

## (٤) القيود.. و الحدود

### من البداية الى النهاية:

خطونا، حتى الان ، ثلاث خطوات على الطريق للالتقاء بالرئيس جمال عبد الناصر في مواجهة مشكلة الديمقراطية في مصر. كانت الخطوة الاولى تعريفا بالزاوية التي ننظر منها الى هذه المواجهة، وكانت الخطوة الثانية تعريفا بمشكلة الديمقراطية في مصر قبل ان تواجه عبد الناصر، وكانت الخطوة الثالثة تعريفاً بعبد الناصر قبل ان يواجه مشكلة الديمقراطية في مصر... وكانت كلها خطوات محدودة بموضوع الحديث وحدوده .

فكان المفروض او المتوقع ان تكون الخطوة الحالية خطوة نبتعد بها عن الموضوع لنترك عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية يحكيان لنا قصتهما بدون التدخل منا . ولنتابع جولات الصراع المرير بين قائد ثورة ومشكلة شعب الذي استمر ثمانية عشر عاماً .

ولكنا قد تبينا ان ذلك قد بدأ واستمر وانتهى تثقل حركته مجموعة من القيود، وتتحكم في مدها مجموعة من الحدود . وهي قيود ورثها عبد الناصر ولكنه لم يستطع أبدا ان يحرر الحركة الديمقراطية في مصر منها، وما تزال حتى هذه اللحظة تثقل حركة التطور الديمقراطي ، فهي عنصر ثابت في عهد عبد الناصر- من عناصر مشكلة الديمقراطية في مصر . اما عن الحدود فهي معطيات موضوعية نشأت مع ثورة ٢٣ يوليو وتحكمت ، طوال حياة عبد الناصر، في نظام الممارسة الديمقراطية وأسلوبها. او انها - على وجه- قد حددت مضمون مشكلة الديمقراطية في مصر- وبالتالي- حددت نوعية حلها، فهي أيضا عنصر ثابت من عناصر مشكلة الديمقراطية في مصر في عهد عبد الناصر.

فأريانا، بدلا ان نشير اليها في كل خطوة نخطوها، او نعود اليها في كل خطوة لبيان ثقلها وما تفرضه على الحركة الديمقراطية من حدود لا تستطيع ان تتجاوزها ، ان نخصص لها هذا الجزء من الحديث، حتى اذا ما بدأنا- فيما بعد- نراقب من بعد قريب جولات الصراع المثير بين قائد الثورة ومشكلة الشعب نكون واعين بان الصراع لم يكن " مصارعة حرة " بل كان يدور مثقلا بقيود لم يستطع أن يحرر منها، في مجال محدود، لم يستطع ان يتجاوزها . وسنعرف من تطور الصراع ذاته من المسئول عن القيود والحدود...

نبدأ بالقيود

### نحن خديوي مصر:

قلنا من قبل ان دستور ١٩٢٣ كانت فيه بعض الاحكام الاستبدادية ولكنه لم يكن يحول دون الشعب وممارسته الديمقراطية، بل لم يكن يحول دون الغاء الاحكام الدستورية التي كانت تحمي امتيازات الملكية. وانه اذا كنا قد قلنا انه دستور ليبرالي فلا يمكن لاحد ان يتهم الليبرالية بالتقصير في سرد الحريات " الطبيعية " ورسها في الدساتير لان الليبرالية ضد التدخل في حياة الافراد من حيث المبدأ.

قصرنا حديثنا على الدستور ولم نتناول القوانين واللوائح والقرارات الاستبدادية لاننا كنا نريد ان نركز على الاساس في النظام . لنتبين بأكثر قدر من الوضوح انه، بصرف النظر عن الحكام ونواياهم وقوانينهم، أي حتى لو صدق الدستور الليبرالي فيما وعد من حريات سياسية فان القهر الاقتصادي سيسلب هذه الحريات اذ يحرم أصحابها من المقدرة الفعلية على ممارستها.

لم يكن كل ذلك يعني ان الليبراليين لا يتدخلون عن طريق القوانين لشل حركة الشعب حين يستشعرون ان الشعب او قطاعا منه قد تحرك، او ممكن ان يتحرك، للمساس بسيادتهم، ابدأ. ان الليبراليين لا يترددون لحظة واحدة في تقنين سيطرتهم الاقتصادية ولو اقتضى الامر مخالفة مبادئهم الليبرالية. وقد يصل بهم الامر الى الديكتاتورية كما هو الحال في الفاشية. فليست الفاشية الا ذلك النظام الاستبدادي الذي يقيمه الرأسماليون لحماية سيطرتهم الاقتصادية بقوة الدولة البوليسية حين يستشعرون ان ذلك هو البديل الوحيد عن ثورة شعبية متوقعة.

على أي حال فان سادة مصر قبل عام ١٩٥٢ لم يتركوا فرصة للمخاطرة بمصالحهم، واتخذوا من سيطرتهم على الحكم وسيلة للتحوط ضد مخاطر أية حركة شعبية. نختار أمثلة لها بضعة قوانين " ارهابية وبربرية " .. ارهابية لأنها موجهة ضد الشعوب وبربرية لأنها مخالفة لمبادئ التشريع المعترف بها في العالم . ثم اننا قد اخترناها لأنها ، منذ أن بدأ اصداؤها " خديوي مصر " ما تزال سارية حتى الان .

### الجريمة .. الملحوظة :

في كل بلاد العالم المتمدين لا يعاقب القانون على النوايا اطلاقاً . ولا يعاقب على الاعمال التحضيرية لارتكاب الجرائم إذا وقف الامر عند الاعمال التحضيرية أي اذا عدل صاحب المشروع الاجرامي عن اكماله. هل سمع أحد عن رجل حوكم لأن امرأته دخلت عليه فوجدته يشذ سكيناً ، قالت مابالك ، قال اني أحضرها لذبح فلان لذات السبب الذي تعرفينه فقالت له : يا رجل دعه لله فانه المنتقم الجبار، فقال: صدقت والله.. وألقى سكينه؟.. تلك أعمال تحضيرية لجريمة قتل عمد لا عقاب عليها لأن صاحبها قد عدل عن مشروعه .

ان القانون في كل بلاد العالم المتمدين لا يعاقب على الاتفاق والمساعدة او التحريض على أية جريمة الا اذا ادى هذا الاتفاق أو المساعدة أو التحريض الى وقوع الجريمة فعلاً . وهل سمع احد عن محاكمة وسجن أسرة لأن امرأة قالت لزوجها لا بد ان تقتل فلانا للسبب الذي تعرفه . فجمع أولاده واتفقوا على ان يقتلوه ولما افتقدوا السلاح قال خالهم اليكم سلاحي وأنجزوا ما وعدتم به امكم فبعثوا بواحد منهم يترصد الذي أرادوا قتله فقتل لهم انه غادر البلاد... او مات?... ذلك تحريض واتفاق ومساعدة على جريمة قتل عمد لا عقاب عليه لأن الجريمة لم تتم .

هذا في كل بلاد العالم المتمدين . اذ ما دام الافراد لم يبدأوا فعلاً تنفيذ الفعل الممنوع فان فرض عقوبة لا يكون مقصوداً به حماية المجتمع ولكن محاسبته على نواياهم وأقوالهم أي - باختصار - ارهابهم . ولم تنزل الشريعة الاسلامية أكثر مدنية من كل الشرائع فلا عقاب فيها الا على ما وقع من فعل وتركت لما قبل ذلك باب الرجوع عن الخطأ مفتوحاً تشجيعاً على التوبة . حتى الكفر لا عقاب عليه ما دام كامناً في ضمير صاحبه .. الى ان يلتقي بالمطلع على السرائر. ولقد كان قانون العقوبات في مصر يحترم هذه المبادئ حتى عام ١٩١٠ .

كان رئيس مجلس النظار (رئيس الوزراء) في ذلك الوقت واحداً من الذين يحفظ لهم التاريخ خياناتهم لمصر ( بطرس غالي) . فأراد ان يمد امتياز قناة السويس فوثب عليه بعض الشباب الوطني وقتله. فاتهمت النيابة تسعة من الشباب. أولهم ( ابراهم الورداني) بتهمة القتل العمد ، و الباقيين بتهمة الاشتراك في الجريمة. وتبين من المحاكمة أن الشباب جميعاً أعضاء في جمعية وطنية سرية. تجمعهم مبادئ واحدة ولكنهم لم يشاركوا في مقتل بطرس غالي . فصدر الحكم باعدام القاتل ، ولم يعاقب الآخرون .

فاستصدرت الحكومة من خديوي مصر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ باضافة المادة ٤٧ مكرر الى قانون العقوبات لنقوض العقاب على مجرد اتفاق شخصين او أكثر على أي شيء اذا كان ارتكاب الجنايات او الجرح من الوسائل التي " لوحظت " في الوصول اليه .

" لوحظت " مبنية للمجهول دون تحديد من الذي " لاحظ " ودون ان يكون المتفقون قد أدخلوها صراحة في اتفاقهم، ودون ان تكون قد أدت فعلا الى ارتكاب أية جريمة.

كان ذلك هو اول سيف أصلت على رقاب الناس في مصر لمنع أي نشاط سياسي شعبي حتى لو اقتصر على ثلاثة ، حتى لو توقف عند التفكير معاً، حتى لو كانت غايتهم مشروعة ما دام ما فكروا فيه واتفقوا عليه قد " لوحظ " ان الوصول اليه قد يؤدي الى ارتكاب جنحة ( توزيع منشورات مثلاً) ، وحتى لو لم يفعلوا الا مجرد الكلام ، ثم " يعفى من العقوبة " كل من بادر منهم بأخبار الحكومة بوجود اتفاق . وبهذه الفقرة بدا التخريب الاخلاقي وتشجيع الناس على الخيانة والغدر والتجسس على غيرهم مقابل مكافأتهم باعفائهم من العقوبة. وبها بدأ تدريب الناس على عدم ثقة بعضهم ببعض .

ومنذ عام ١٩١٠ كانت هذه المادة هراوة ترهب كل الجماعات والجمعيات والاحزاب والتحركات التي تفكر مجرد تفكير في مقاومة الاستبداد . وتفسد الضمائر وتعلم الناس الحذر من مجرد الحوار خوفا من ان يؤدي الحوار الى اتفاق . وتشكك الناس في أقرب الناس اليهم خوفا من التبليغ عما يتحاورون فيه او يتفقون عليه حتى في جلساتهم العائلية الخاصة .

### سبب آخر لتحديد النسل:

هذا قانون آخر أصدره خديوي مصر في ١٨ اكتوبر ١٩١٤ برقم ١٠ وما يزال ساريا حتى الان . وهو يسد ثغرة في قانون ١٩١٠ . اذ ماذا يحدث لو ان بعض المصريين قد اجتمعوا لمراقبة حدث او بمناسبة حدث اجتماعا تلقائيا بدون اتفاق سابق او لاحق وبدون ان يكون وراءهم او امامهم من نظمهم او ينظمهم؟ وماذا يحدث لو ان معنوها او مجنوناً أو صبياً صغيراً قد ارتكب في هذا الاجتماع او التجمع جريمة ما؟.. يقول القانون انه اذا زاد عدد المجتمعين عن خمسة فهو " تجمهر " ويفرض العقاب على المتجمهرين اذا أمرهم رجال السلطة بالتفرق فلم يفعلوا ، او اذا كان غرضهم " التأثير " على السلطة في أعمالها. اما اذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر فان جميع الذين حضروا التجمهر يعتبرون مسئولين عن الجريمة حتى لو لم يعرف فاعلها او ثبت ان الاخرين لا يعرفونه، حتى لو كانوا يعرفونه ولكنهم لم يتوقعوا الجريمة ولم يوافقوا عليها.

وهكذا كان على الناس منذ الخديوي ان يحذروا ان يزيد عدد المجتمعين منهم على خمسة حتى لا يكونوا تجمهراً.. فان وافاهم مصادقة صديق سادس فعليهم ان ينفذوا . وكان على العقلاء او الحريصين منهم على سلامتهم أن يسارعوا بالاختفاء في أقرب مكان اذا لاحظوا- ولو على بعد- لفيما من المتجمهرين يقف على طريقهم . وكان عليهم ان يدخلوا السجن اذا عنّ لواحد او مدسوس في تجمهر ان يرتكب جنحة ( توزيع منشور مثلاً) فانهم جميعاً سيكونون مسئولين عنه، من رأى مثل من لم ير.

ولما كان " الخمسة " اقل من متوسط عدد افراد الاسرة في مصر، وكان من عادة الاسر في مصر أن يخرجوا معا في ليالي الصيف لينعموا بالاجتماع على ضفاف النيل ، فقد يكون على الاسر المصرية ان تحدد نسلها فلا تتجاوز الاسرة خمسة والا كان من حق أي شرطي ان يعتبرهم تجمهراً ويأمرهم ان ينفذوا..

## ضیوف بحکم القانون:

وماذا يحدث لو ان بعض المصريين قد رأوا الا يتركوا الامر للمصادفات فأرادوا ان يجتمعوا اجتماعا منظما. هذا من حقهم . ذلك لان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ (٣٠ مايو ١٩٢٣ ) يقول في مادته الاولى : " الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في القانون ". أما الوجه المقرر في القانون فهو :

بالنسبة الى الاجتماعات العامة فانها تعتبر " عامة " اذا كانت في مكان عام او محل عام او " خاص " يدخله او يستطيع ان يدخله أشخاص ليس بأيديهم دعوات شخصية فردية . او - وهذا هو بيت القصيد- اذا رأى المحافظ او المدير او سلطة البوليس ، بسبب " موضوعه " او عدد الدعوات او طريقة توزيعها او " بسبب أي ظرف آخر " انه اجتماع عام . اي ان مناط اعتبار الاجتماع عاما او خاصا هو في النهاية ما تراه السلطة حتى ولو كان اجتماعا بين أصدقاء في شقة مغلقة ما دام موضوعه عاما (سياسيا بالدرجة الاولى) .

مثل هذا الاجتماع الحر " يتعين إخطار السلطة به قبل موعده بثلاثة أيام وان يشمل الاخطار موضوعه والغرض منه وان تشكل لجنة مسؤولة عنه وان يوقع الاخطار خمسة من المواطنين " المعروفين بحسن السمعة " ( كذا.. ) و للشرطة حق حضوره ، واختيار المكان الذي يستقر فيه رجالها وان تقضه ولو بالقوة " اذا القيت في الاجتماع خطب او حدث صياح او أنشدت أناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة " .. " او " خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له في الاخطار " كما للشرطة ان تمنع هذا الاجتماع من البداية اذا رأت ان من شأنه ان يترتب عليه اضطراب في النظام .. والامر متروك لتقديرها .

## قوانين تحت الطلب:

أما بالنسبة الى المظاهرات.. فانها- بالرغم من انها منظمة - تخضع لاحكام التجمهر فيكون كل من يشترك فيها مسؤولاً عن كل ما يقع من أي فرد اشترك فيها . ولكن- لانها منظمة - فيجب ان يتم اخطار الشرطة عن خط سيرها وللشرطة ان تختار لها خط سير آخر ، ولها بدها ان تمنعها من البداية وان تقضها في اي وقت ولو من اجل " تأمين المرور في الطرق والبيادين " هكذا يقول القانون .

هذه القوانين التي تحرم اتفاق الناس ، وتحرضهم على الغدر ، وتمنعهم من التجمهر أو الاجتماع وتأخذ البريء منهم بذنب المذنب ، وتفرض على الناس مسؤولية جماعية بصرف النظر عن نواياهم أو مواقفهم ، تبدو في غاية السخف الذي يجردها من امكانية التطبيق الجاد . هو كذلك انها لا تطبق " عادة " .. مثلها مثل عشرات الجرائم المستعارة من قوانين لا تمت الى مجتمعاتنا بصلة ( زحم الطريق العام - غسل عربة في الطريق - ترك الحيوانات تركض - الاصوات المرتفعة في الليل - العويل في الجنازات - القاء مياه في الطريق - قطع الخضرة في الحدائق - المشاجرات الخفيفة ... الخ .

ولكنها ما تزال قائمة وسارية منذ ان أصدرها الخديوي فهي قوانين " تحت الطلب " تطبق حين يراد لها ان تطبق وتتجاهلها السلطة حين ترى تجاهلها . ومحصلة كل هذا عمليا ان الامكانية الفعلية للاتفاق او الاجتماع او التظاهر متوقفة على ارادة السلطة .. فان وقع ما لا تريده فان لديها كل ما تحتاج اليه من القوانين الرادعة . ويعلم الناس هذا فيهمهم - قبل أي شئ آخر- ان يعرفوا ما اذا كانت السلطة تريد لهم التجمهر او الاتفاق او الاجتماع او التظاهر أم لا .

## القيد الحديدي :

إذا كانت تلك قيود واهنة فإن ثمة قيودا فرض يوم ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ وما يزال قائما حتى الان . كان اسمه قانون الاحكام العسكرية يوم ان صدر لأول مرة بمناسبة دخول " الحلفاء " الحرب . ثم أصبح اسمه قانون الطوارئ حتى عام ١٩٧٢ فدخلت عليه تعديلات ضمن قانون " حماية حريات المواطنين"...

ولقد سبق أن أشرنا الى السلطات التي تمنحها حالة الطوارئ للحكومة . يكفي ان نجمل القول هنا فنقول انه في ظل قانون الطوارئ منذ ١٩٣٩ تصبح للحكومة سلطة مطلقة لا حدود لها من دستور او قانون ولا مجال فيها لأي نوع من الحريات السياسية او المدنية. ولا رقابة عليها من أية هيئة قضائية.

## رؤوس الذئاب الطائرة:

كانت تلك هي القيود الحديدية والواهنة. ولقد بلغ من قسوة الاولى وسخافة الثانية انها لم تستعمل الا قليلا، وحين تريد السلطة . ولكن حياتها الطويلة منذ أوائل هذا القرن حولها الى قيود وحدود للحياة العادية للبشر. وأدت تلك المعيشة الطويلة الى آثار لا يستطيع ان يتجاهلها الا الواهمون . وان آثارها لأكثر خطورة ، بالنسبة لمشكلة الديمقراطية ، من عقوباتها . هذه الآثار هي تدريب الناس على معاشتها وتحولها، وهي صامته في نصوص القوانين ، الى ضوابط لافكار الناس وسلوكهم . استطاعت تلك القيود الى حد كبير ان تعود الناس " ضيق " الحركة حتى بدون ان تكبل أرجلهم . ولم يعتادوا ذلك بدون مبرر، بل ان رؤوس الذئاب الطائرة كثيرة علمتهم - منذ الخديوي عباس الثاني- الا يراهنوا بسلامتهم على قانون نائم مادام القانون يستطيع ان يجد في أي لحظة، من يوقظه.

## والحدود :

أما الحدود فقد ولدت مع ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

لقد قامت الثورة ومصر محتلة عسكريا منذ سبعين عاما. وجاءت هي ذاتها حلقة من حلقات النضال الوطني من أجل انهاء ، الاحتلال الانجليزي . وكان اول أهدافها المعلنة : " القضاء على الاستعمار وأعوانه " .. وكان عبد الناصر القائد الرابع للخط الثوري التحرري الذي بدأ بأحمد عرابي ثم مصطفى كامل ثم محمد فريد...

ولقد أصرت الثورة على هدف التحرر الوطني منذ مولدها وفي كل مراحلها ولم تتخدد - كغيرها- حين غير الاستعمار شكله فتحول من الاحتلال العسكري الى التبعية . وتعرضت الثورة في سبيل التحرر الوطني لكل أنواع الاعتداء الخارجي والتآمر الداخلي . وخاضت معاركه على ساحته داخل مصر وخارجها. والتحمت بأعدائها في كل أرض وبكل وسيلة وعلى كافة المستويات. وانتصرت مرارا وانهزمت مرارا. ولكنها لم تتخاذل . ولم تساوم ولم تستسلم أبدا حتى خسرت كل شيء تقريبا الا ارادة التحرر كما حدث عام ١٩٦٧. وكان قائدها، جمال عبد الناصر رمزا مصريا ، ثم عربيا ، ثم دوليا لاباطل معارك التحرر الوطني الذين لا يستسلمون ، ومن هنا - بالدرجة الاولى- استحق مكانته العالية بين أبطال التاريخ .

ولقد دفع الشعب المصري في مصر وخارج مصر ثمن النضال التحرري تحت قيادة جمال عبد الناصر.. ولقد كان الثمن في بعض الاوقات فادحا . ولعل من أذبح الاثمان التي دفعتها مصر مقابل تحررها، والحفاظ على حريتها، بعد الضحايا البشرية الغالية، ما أصاب قضية الديمقراطية.

لا ينكر احد ان المعارك الخارجية تفرض حدودا ضيقة للنشاط الديمقراطي في الداخل . ولدى كل دولة من دول العالم سلسلة جاهزة من القوانين، ما ان يتهدد سلامتها خطر، حتى تعطل بها أكثر احكام الدساتير الديمقراطية وتوقف بها أعز الحريات التقليدية . ولقد جرب الشعب المصري (العربي) في مصر تلك الحدود الضيقة . فلاكتر من خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٣٩، عاش معدوم الحرية تقريبا: حرية الأكل ، حرية الملابس، حرية المتاجرة ، حرية الانتقال ، حرية الرأي والنشر والاجتماع وحرية اختيار حكومة ولو اختيارا شكليا . في ٤ فبراير ١٩٤٢ فرضت على مصر حكومة بقوة السلاح الانجليزي . بل ان كل قيمة من قيم هذا الشعب قد انتهكت علنا تحت أقدم الجند من أشتات البشر الذين أبيحت لهم مصر أكثر من خمس سنوات . ولا يزال جيلنا يذكر كيف كان المصريون يجتنبون المذلة والاذلال بان يقبوعوا في بيوتهم . وكيف كانت الحياة تسلب و الاموال تغتصب والاعراض تنتهك علنا في المدن والقرى والطرق في وضح النهار، تحت حكم أحزاب مصر .. " لتأمين سلامة قوات الحلفاء والترفيه عن جنودهم " . ولم يذرف أي من المنافقين اليوم دمعة واحدة على الحرية او على الديمقراطية.

ان عزاء الشعوب في هذا ان الحرب موقوتة مهما طالت . وهو عزاء مشروع . اذ حيث تكون سلامة الوطن في خطر تتحدد الديمقراطية مشكلة والديموقراطية حلا بحدود سلامة الوطن . أما الذين لا يرون علاقة بين معارك التحرر الوطني ومشكلة الديمقراطية فهم جاهلون . وأما الذين يرفعون أصواتهم فوق صوت المعركة هاتفين للديموقراطية فهم يريدون ان ينسحبوا من المعركة تحت غطاء الدعوة الى الديمقراطية . انهم يريدون - نفاقا - ان يقال عنهم ديموقراطيون بدلا من انهزاميين .

ولقد طالعت معارك التحرر الوطني التي خاضتها ثورة ٢٣ يوليو تحت قيادة عبد الناصر حتى كادت ان تستغرق كل حياتها وأثرت في مشكلة الديمقراطية وحلها في مصر من نواح عدة .

## الحرية والتحرر:

فرضت معارك التحرر الوطني حدودا للحرية على ثورة ٢٣ يوليو وقائدها عبد الناصر.. نريد ان نقول ان عبد الناصر قد واجه مشكلة الديمقراطية في مصر داخل نطاق تلك الحدود لم يستطع ، ولم يرغب في ، ان يتخطاها بدون انكار لاثرها على المشكلة وامكانات حلها . ما هي تلك الحدود ؟

- منها الاصرار على الوحدة الوطنية وعدم السماح بأي صراع اجتماعي حاد او سياسي عنيف او أية انقسامات في الجبهة الداخلية . وقد أثر هذا في موقفه من الاحزاب التي لم يسمح بتعددتها ابدا بالرغم من انه كان يتوقع نشوء الاحزاب وتعددتها في مصر ولا يعترض عليه . قال يوم ١٠ مارس ١٩٥٧ في حديث الصحفي الهندي كارنجيا ممثل صحيفة بليتيز : " ان الزعماء الوطنيين المخلصين سينتخبون وان البرلمان ستقوم فيه تكتلات ومجموعات وربما تكون فيه معارضة في المدى الطبيعي للاحداث كما تبرز بعد ذلك، طبعاً، قوى سياسية جديدة ، ومن المحتمل ان تكون هناك أحزاب " . ولا شك في ان الوحدة الوطنية تمثل حدا على النشاط الديمقراطي يجعل الفاصل ، بين النشاط المشروع والنشاط المعادي او بين المعارضة والتأمر فاصلا دقيقا وقد يختلطان على مستوى القاعدة النشيطة او في تقدير السلطة المتوترة ، فتدفع الحركة الديمقراطية ثمن التأمر او الخوف من التأمر .

- ومنها استمرار حالة الطوارئ مما تستدعيه من تركيز في السلطة ورقابة على الصحف ووسائل النشر وأجهزة الاتصال والاجتماع وتحركات الوافدين والمقيمين واستبدال المحاكم الاستثنائية بالمحاكم الطبيعية وتجاوز اجراءات التحقيق العلني الى التحقيق السري والاعتقال والحبس المطلق .. الخ . وكلها حدود ضيقة تحصر او تحاصر النشاط الديموقراطي . الغى عبد الناصر حالة الطوارئ عام ١٩٦٤ ولكنه لم يلبث ان أعاد اعلانها بمناسبة عدوان ١٩٦٧ . ولا تزال قائمة.

- ومنها صعود القوات المسلحة الى المركز الاول من مراكز القوى في الدولة على أساس انها المسؤولة الاولى عن سلامة الوطن . واكتسابها، بحجة الحرب او خطر الحرب او الاستعداد للحرب ، سلطة تعلق في كثير من المجالات على السلطة المدنية التي تصبح احدى وظائفها الاساسية تنفيذ متطلبات القوات المسلحة ماديا و اقتصاديا و بشريا وتأمينا وأمنا ، وتحسينها ضد المعرفة او النشر او النقد . أي قيام دولة عسكرية فوق الدولة المدنية . وقد بلغ أمر هذا الصعود حد صدور قانون (١٦٠ لسنة ١٩٦٢) يحرم على ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والهيئات والشركات العامة والخاصة والجمعيات تعيين أي موظف او عامل في أية وظيفة الا بعد أخطار مكتب نائب القائد الاعلى ( المرحوم المشير عبد الحكيم عامر)، ثم الانتظار شهرا لمعرفة ما اذا كان لدى سيادته من افراد القوات المسلحة العاملين فعلا من يرشحه لاشغال الوظيفة الخالية. فاذا ما رشح لها أحدا أصبحت له الاولوية في التعيين على المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح . ثم- وهذا أغرب- اذا تم تعيين مرشح القيادة فانه لا ينتقل اليها ليشغلها فعلا بل تبقى شاغرة ويحتفظ له بها ويكون في حكم المعار الى القوات المسلحة أي يتقاضى راتبها . صدر هذا القانون بمناسبة حرب اليمن وكاد يشل الجهاز المدني للدولة . كما ان الذين تابعوا او يتابعون اجراءات اسقاط الدولة العسكرية التي اتخذها عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ وما جرى من محاكمات وما لا يزال يجري عن جرائم التعذيب لا بد قد لاحظ ان كل الجرائم قد ارتكبت في السجن الحربي التابع للقوات المسلحة وان كل المتهمين من أفراد وقيادات القوات المسلحة ( الشرطة العسكرية او المخابرات العامة) وان كان أغلب المجني عليهم مدنيين أسندت اليهم اتهامات بارتكاب جرائم تدخل في نطاق القانون العام .. ثم انه لم تحدث حادثة تعذيب لأي متهم ابتداء من عام ١٩٦٨ . علة ذلك ان " الدولة العسكرية " كانت قد استطاعت ان تجرد وزارة الداخلية وأجهزتها ، بما فيها جهاز أمن الدولة ومصلحة السجون ، من سلطاتها وتسد الى الاجهزة العسكرية وظائف المحافظة على الامن الداخلي فما ان سقطت " الدولة العسكرية " وعادت صلاحيات وزارة الداخلية اليها انقطع سيل الجرائم الجسيمة التي كان بعض المتهمين يتعرضون لها.

- ومنها ، مصيبة العصر في العالم كله ، تضخم أجهزة الامن الداخلي ( أمن الدولة) و الخارجي (المخابرات العامة) وتزويدها بامكانات مالية غير معروفة و غير قابلة للمعرفة ، وبسلطات مطلقة الا من حد الحفاظ على أمن الدولة كما تقدره هي ، وبمعدات خيالية تسمح لها بان تضع كل مواطن تحت مجهرها من حيث لا يدري ، وبالمقدرة على ان تباشر مهمتها خفية : تراقب خفية، وتتابع خفية، وتدرس خفية، وتقرر خفية، وتنفذ خفية كأنها أشباح محبطة. ذلك - كما يقال- لتستطيع ان تصارع أشباحا لا تقل عنها خفاء تمثلها أجهزة التجسس والتخريب التابعة لدول معادية أكثر مالا وأدوات ورجالا مزروعين خفية أيضا في قلب المجتمع . تستطيع أجهزة الأمن- لمن يريد ان يعرف - ان تلتقط، وهي على بعد كيلومترين او أكثر أي حديث يدور ولو في حجرة مغلقة . نعرف هذا من القضايا التي طرحت على المحاكم . وعرفنا من الصحف ، ورأينا على صفحاتها صور عقل الكتروني قالت الصحف انه يستطيع ان يدلي بكافة المعلومات عن أي مواطن في أقل من دقيقة . وهذا يعني ان كافة المعلومات الخاصة بأي مواطن كانت قد جمعت من قبل وأودعت بطن الجهاز ذي الذاكرة الحديدية.

وكل هذا مخيف ومصدر للخوف . الخوف من المجهول قبل الخوف من المعلوم . والخوف شلل يصيب البشر فيعجزهم عن النشاط الديموقراطي .

- ومنها خضوع الاعلام ووسائله الحديثة بالغة التأثير (الصحف والاذاعة والتلفزيون والكتب) لمقتضيات معارك التحرر، اما عن طريق الرقابة الصريحة او الضمنية واما بوازع الحذر الوطني السليم من التورط في خدمة العدو او اضعاف ثقة الشعب بنفسه. وليس من بين وظائف الاعلام، خلال الصراع من أجل التحرر الوطني ، ان يتطوع بوضع الحقائق الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية أو العسكرية تحت تصرف أجهزة الاستماع المعادية . بل من وظائفه ان يذيع وينشر ما يخدم معركته الوطنية ( بلغ مجموع السفن الالمانية التي أعلن الحلفاء اغراقها في الحرب الاوروبية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ أضعاف أضعاف ما ملكته المانيا من سفن في كل تاريخها منذ غزوات الفيكنغ . وخاضت مصر وسورية حربا اعلامية مدعومة فكريا وسياسيا واحصائيا استمرت عاما ثم انتهت في لقاء في أقل من خمس دقائق مصافحة في مؤتمر الرياض لتتعاقد أجهزة الاعلام في الهواء وعلى الورق وفي رؤوس البشر) .

ولما كانت معرفة الحقائق هي المادة الخام التي يكون منها المواطنون آراءهم ويحددون على ضوءها مواقفهم ويمارسون- على أساسها حرياتهم ، او ينكصون عن ممارستها فان كل تزيف في الحقائق ولو كان لتضليل الاعداء وحماية الوطن ، ينعكس زيفا على الديمقراطية وممارستها .

- ومنها أخيرا وليس آخرا ، تحمل الاقتصاد الوطني أعباء المعارك التحررية اقتطاعا من بنية اقتصادية ضعيفة أصلا . ولقد أصبحت تكلفة المعارك أبهظ من ان تطيقها الدول المتقدمة اقتصاديا مما حمل دولة مثل بريطانيا على قبول تصفية امبراطوريتها ، وربما حمل الدول الاستعمارية كافة على أن تستغني بالاستعمار الجديد (التبعية الاقتصادية) عن الاستعمار القديم لتوفر- كما كان ذلك ممكنا- نفقات جيوش الاحتلال . فما بالنا بالدول الفقيرة او النامية . في مثل هذه الدول تعوق معارك التحرر التي لا بد منها بتكلفتها الباهظة حركة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . فتبقى على الفقر ولا تسمح بالانتعاش منه الا قليلا. ليبقى الفقراء عائقا فعليا - أكثر العوائق صلابة في الواقع - دون الممارسة الديمقراطية.

ولقد كان هذا موجودا حدودا وقيودا على عهد عبد الناصر.

### قبل اللقاء:

في تلك الحدود واجه عبد الناصر مشكلة الديمقراطية في مصر وحاول حلها. وابتداء من الان سنترك الحديث لعبد الناصر والمشكلة التي واجهها . وسنكتفي بمراقبة الصراع بينهما. وسيلتقي معنا كل القراء في موقع المراقبة . فدعونا نتفق ، من الان على أمرين :

الاول : ان يحاول كل منا، ويقدر ما يستطيع، ان يحتفظ لنفسه باحكامه السابقة على مشكلة الديمقراطية في مصر او على عبد الناصر وان يكتفي بالمراقبة الى ان ينتهي الحديث على الاقل . ان الحيدة، او اصطناع الحيدة - مؤقتا- سيجعل المراقبة أكثر فائدة وأكثر متعة أيضا . وليس أسخف من القول " لو كنت مكان عبد الناصر لفعلت كذا... " الا القول " لو كنت عبد الناصر لفعلت كذا.. فلا احد غير عبد الناصر كان في مكانه . وعبد الناصر الذي مات لا يتكرر . دعونا اذن نراقب حديث الرجل مع مشكلة الديمقراطية في مصر بأكبر قدر من الموضوعية.

الثاني : اذا لم تكن الحيدة ممكنة، وهي على أي حال صعبة ، فعلى كل واحد ان يحدد موقفه من حرية وطنه قبل أن يحدد موقفه من حريته الشخصية . وقبل ان يتشدد أي واحد منا بالكلمات الكبيرة عن الديمقراطية عليه ان يختار بين الاستقلال والتبعية . لقد اختار عبد الناصر، قائد ثورة ٢٣ يوليو حرية الوطن واستقلاله منذ البداية . وقضى وهو في ميدان معارك التحرر العربي . وسيكون على أي منصف

مهما يكن اختياره ، ان يتتبع تاريخه مع مشكلة الديمقراطية في مصر انطلاقا من البداية التي اختارها الرئيس الراحل ... الى النهاية .

## (٥) البحث عن الطريق

### التجربة والخطأ:

في يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ قدم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية " ميثاق العمل الوطني " بقوله : " الميثاق عبارة عن مبادئ عامة واطار للعمل او للخطة . نتج عن ايه؟ .. نتج عن تجربة وممارسة عشر سنوات .. العشر سنوات اللي فاتت كانت فترة تجربة، فترة ممارسة.. كانت فترة مشينا فيها بالتجربة والخطأ! .

ولم تكن تلك هي المناسبة الوحيدة التي ذكر فيها الرئيس الراحل افتقاد الثورة ، حين قامت عام ١٩٥٢ ، نظرية ومنهجاً، وانتهاجها التجربة والخطأ أسلوباً للممارسة . تجرب فتخطىء فتصحح . قال يوم ٧ أبريل ١٩٦٣ : " بالنسبة لنا تجربتنا قابلتنا أسئلة كثيرة بهذا الشكل . وكان لا بد ان نوضحها في أول يوم لم يكن عندنا منهج . لم يكن عندنا نظرية. ولم يكن عندنا منظمة شعبية ولكن كان عندنا المبادئ الستة" .

وقد أسند الرئيس جمال عبد الناصر تلك الظاهرة ، أعني الاسلوب التجريبي ، الى أسبابها التاريخية وظروف قيام ثورة ١٩٥٢ ذاتها : تلك الظروف التي أشرنا الى بعضها من قبل . قال يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ : " ناس كتير بيقولوا ما عندناش نظرية. بدنا والله نقول لنا نظرية . فين النظرية اللي احنا ماشيين عليها؟ بيقول اشتراكية ديموقراطية تعاونية . ايه هي النظرية ؟ ايه حدود النظرية؟ .. انا بأسأل، ايه هي أهداف النظرية؟ .. انا باقول اني ما كنش مطلوب مني ابدأ في يوم ٢٣ يوليو اني اطلع يوم ٢٣ يوليو معايا كتاب مطبوع واقول ان هذا الكتاب هو النظرية . مستحيل . لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ما كناش عملنا ٢٣ يوليو لان ما كناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض " .

وهكذا مع الاعتراف بغيبية النظرية ، طرح المشكلة الفكرية طرحاً يتضمن الإشارة الى سباق بين الفكر الذي لا بد له من كل الوقت اللازم والكافي لنضجه وبلورته وهو وقت قد يستغرق حياة جيل او أجيال، وبين موقف مصر المتردي بسرعة متزايدة . قبل ١٩٥٢ ، مما كان يستوجب الانقاذ بالممكن بدون انتظار لما يجب ان يكون . وكان الممكن هو ما عرف باسم المبادئ الستة للثورة ومن بينها اقامة ديموقراطية سليمة.

هذا فضلا عما يعرفه الذين كابدوا مشاق المعرفة العلمية من ان اشعال الثورة أسهل بكثير من ابداع نظرية. المهم ان هذا المنهج التجريبي قد أدى الى ان كان لثورة ٢٣ يوليو أكثر من موقف واحد من مشكلة الديمقراطية في مصر. وفي بعض الاوقات تغير موقف الثورة من المشكلة من النقيض الى النقيض في شهر واحد. ويبدو هذا واضحا من تتبع القرارات المتتالية التي أصدرتها الثورة في سنواتها الاولى .

## قرارات .. للإلغاء:

بعد الثورة مباشرة أبقى الثورة علي دستور ١٩٢٣ . واستبدلت بملك فاسد ملكا طفلا بريئا تحت الوصاية. وشاورت الاحزاب وحاورتها . وارتضت منها ان تطهر نفسها من بعض قادتها وان تعيد صياغة برامجها كما لو كانت مشكلة الديمقراطية مشكلة أشخاص فاسدين ان سقطوا قامت الحياة الديمقراطية السليمة.

هذا موقف.

ومع هذا فقبل ان ينقضي عام ١٩٥٢ رأت قيادة الثورة ان مشكلة الديمقراطية أكثر من مشكلة أشخاص فاسدين فأصدرت يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ قرارا جاء فيه : " أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور، دستور ١٩٢٣ وانه ليسعدني ان أعلن في نفس الوقت الى بني وطني ان الحكومة آخذة في تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد يقره الشعب ويكون منزلها عن عيون الدستور الزائل محققا لآمال الأمة في حكم نيابي نظيف وسليم ".

وهذا موقف آخر.

أغرب من الموقفين موقفا من النظام الملكي . فقد أسقطت دستور الملك في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ولم تعلن سقوط الملكية وقيام الجمهورية الا بعد ستة أشهر تقريبا في ١٨ يونيو ١٩٥٣ .

ثم انها ارتضت من الاحزاب تطهير نفسها واعادة صياغة برامجها ، وأصدرت أول قانون لتنظيم الاحزاب في تاريخ مصر، تقول مادته الثانية : " للمصريين الحق في تكوين الاحزاب السياسية ولكل مصري الحق في الانتماء لاي حزب ". وتقول مادته الثالثة : " ان الحزب لا يحل الا بحكم قضائي يصدر من محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة . "

هذا موقف.

ولكن قبل أن ينقضي ثلاثة أشهر أصدرت يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ ، اعلانا بحل الاحزاب السياسية القائمة وتحريم انشائها في المستقبل (مرسوم ٣٧ لسنة ١٩٥٣) . وجاء في الاعلان : " اتضح لنا ان الشبهوات الشخصية والمصالح الحزبية التي أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩ تريد ان تسعى بالتفرقة في هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن فلم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدولة أجنبية وتدير ما من شأنه الرجوع بالبلاد الى حالة الفساد السابقة.. " .

وهذا موقف آخر.

ثم انها أصدرت يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ مرسوما بتشكيل لجنة من خمسين عضوا لتعمل في " وضع دستور يتفق مع أهداف الثورة " . ومع انها لم توقف عمل اللجنة ولم تلغها الا انها لم تصبر الا يومين حتى أصدرت اعلان ١٦ يناير ١٩٥٣ : " بتحديد فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات ". وأصدرت يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ اعلانا دستوريا ببيان نظام الحكم في فترة الانتقال : يتولى مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا. يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية. ويتولى السلطة التنفيذية مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه. ويتولى المتابعة والمراقبة مؤتمر يتألف من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة مجتمعين .

فبدا كما لو كانت الثورة قد اختارت تأجيل حل مشكلة الديمقراطية الى ما بعد فترة الانتقال .  
هذا موقف .

غير انه لم يمض عام واحد على هذا الموقف حتى أصدرت الثورة في ٥ مارس ١٩٥٤ قرارا ينص على : " اتخاذ الاجراءات فوراً ( لاحظ فوراً .. ) لعقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر على ان تجتمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتكون لها مهمتان : الاولى مناقشة مشروع الدستور الجديد و اقراره . والثانية القيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لاحكام الدستور الذي ستقره الجمعية التأسيسية " .

فبدا كما لو كانت الثورة قد اختارت ، النظام البرلماني حلا لمشكلة الديمقراطية.  
غير ان هذا القرار لم ينفذ .

اذ ما لبثت الثورة ، وقبل مرور شهر واحد على اصداره ، ان أصدرت يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ قرارا آخر جاء فيه :  
" اولاً : ارجاء تنفيذ القرارات التي صدرت يوم ٥ مارس الحالي حتى نهاية فترة الانتقال . ثانياً : يشكل فوراً ( فوراً ايضاً.. ) مجلس وطني استشاري يراعى في تمثيله الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصاته بقانون " . وهو قرار مستخرج من عصور ما قبل الديمقراطية يوم ان كان الملوك يختارون ممثلين للطوائف والمناطق في مجالس استشارية تكون مهمتها مقصورة على ابداء الرأي والنصيحة بدون التزام او الزام .

ولسنا في حاجة الى القول بان قانون تكوين ذلك المجلس الوطني الاستشاري لم يصدر قط وبالتالي فان قرار ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، في هذه الجزئية ، لم ينفذ ايضاً .

ثم ، أخيراً وليس آخراً ، ان لجنة الخمسين التي كانت قد تشكلت بمرسوم ١٣ يناير ١٩٥٣ لوضع مشروع دستور " يتفق مع مبادئ الثورة " كما جاء في قرار تشكيلها ، او دستور يحقق " امال الامة في حكما نيابى نظيف وسليم " كما جاء في اعلان سقوط دستور ١٩٢٣ ، قد أعدت مشروعها وقدمته فعلا الى مجلس الوزراء يوم ١٧ يناير ١٩٥٥ . ولكن قيادة الثورة لم تقبله بحجة ان نظام الحكم فيه نيابى أكثر مما يجب ووضعت بدلا منه دستورا الغته يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ اخر يوم في فترة الانتقال وأرجأت العمل به الى يونيو ١٩٥٦ التاريخ الذي كان محددًا لتمام اجلاء قوات الاحتلال البريطاني .

ولم يكن دستور ١٩٥٦ هو آخر المواقف . فهو ذاته قد الغي قبل مرور عامين (٥ مارس ١٩٥٨).  
بمناسبة الوحدة بين مصر وسوريا ثم عاد ذاته بعد أربعة أعوام تقريبا (٢٧ سبتمبر ١٩٦٢) . بمناسبة الانفصال، ثم ألغى مرة اخرى بعد عامين ، بصور دستور جديد مؤقت (٢٣ مارس ١٩٦٤) .

هذه أمثلة ضربناها من التطور الدستوري لتعدد مواقف الثورة من مشكلة الديمقراطية ( في جانبها القانوني) خلال تجربة البحث عن طريق حلها . ولقد أثارت تلك التجارب وما صاحبها من صراع علني وخفي كاد يصل في مارس ١٩٥٤ الى حد انتهاء الثورة ذاتها .

ولا شك في ان متغيرات موضوعية كثيرة قد أسهمت في تعدد مواقف الثورة ، وتناقضها في بعض الاوقات ، من مشكلة الديمقراطية . ولكن هذا لا يحجب العامل " التجريبي " ودوره الاساسي في ان

الثورة قد افتقدت لفترة طويلة المنهج العلمي الذي كان قادراً ، لو توفر لها ، على أن يمكنها من السيطرة على تلك المتغيرات ودفع حركة التطور في اتجاه الموقف الذي تحدده لها نظريتها في الديمقراطية .

### التجربة الخصيبة :

بدأ جمال عبد الناصر ، اذن ، قائداً ينتهج التجربة والخطأ أسلوباً . ولم يبدأ مثقفاً يملك كل الوقت اللازم للاجتهاد الفكري لمجرد، ويملك- بشكل خاص- ان يحجب أفكاره او يراجعها ويغيرها قبل ان يطرحها على الناس افعالاً تؤثر في حياتهم العينية . ذلك لأنه كان قائد ثورة مهمته الاولى ان يغير ويطور وينفذ ويصحح في الواقع الاجتماعي بما يحمله من أفكار . ولكن عبد الناصر الذي لم يبدأ بنظرية قد كان- بالضرورة- أكثر قبولاً للتعلم من التجربة من أصحاب النظريات . وفي حياته تجربة انسانية خصيبة لامتزاج التقدم الفكري بالتقدم العملي . فقد أعطى التجربة أفكاره واسترد من التجربة أفكاراً أكثر نمواً فعاد وأعطاهم للتجربة ثم استرد منها .. وهكذا في عملية نمو فكري خصيبة ما تزال في حاجة الى دراسات علمية مطولة . اذ لا شك في ان دراسة عبد الناصر المفكر شيء أكثر لزوماً وفائدة وصعوبة من دراسة أي مفكر آخر لم يتحمل بنفسه عبء وضع أفكاره موضع التنفيذ . كما لا شك في ان دراسة عبد الناصر الثائر أكثر لزوماً وفائدة وصعوبة أيضاً من دراسة أي ثائر كان قصارى دوره ان يغير ويطور وينفذ نظرية وضعت له والتزم بها من قبل ان يثور .

على أي حال فان خصوبة التجربة ستبقى مقصورة على ما تتبحه للدراسة من مجالات واسعة وخبرات هائلة في كيفية ابداع التصحيح ، خلال الممارسة ، من بين التجربة والخطأ . ولكن خصوبتها لن تظهرها من المعاناة الفعلية لآثار التجريب في حياة الشعوب . وسيبقى الخطأ خطأ حتى لو لاحقه التصحيح .

وكلاهما محسوب على التجربة وصاحبها.

غير أننا لا نستطيع إلا أن نؤكد ما أكده عبد الناصر نفسه في لقائه وفود المعلمين بالقاهرة يوم ٢٦ يونيو ١٩٥٦ . قال : " ولكني أقول لكم إذا أخطأت في المستقبل فإنما يكون هذا الخطأ عن يقين وتأكد من أن العمل في مصلحة مصر وفي مصلحة أبناء مصر " .

نؤكد هذا لأن الخطأ في التجربة ، نتيجة لقصور في المنهج والنظرية ، لا يمكن أن ينال ، على أي وجه، من أن جمال عبد الناصر قد عاش ومات ابناً باراً ومخلصاً إخلاصاً مطلقاً لشعبه وأمتة . ويكفيه نبلاً أنه لم يدع في أي وقت أنه يملك أكثر مما يملك فعلاً وهو كثير . وأنه لم يخطيء قط إلا واعترف بالخطأ وبادر إلى تصحيحه بما يستطيع . فلقد كان - عليه رحمة الله - أكثر الناس صدقاً مع نفسه وهي قمة الفضائل في الحاكمين .

### أزمة المثقفين:

في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ كانت قد انقضت على قيام الثورة تسع سنوات تقريباً ، ومع ذلك لم تكن الثورة قد امتلكت بعد منهجاً أو نظرية . لماذا ؟ .. لا يكفي ، بعد تسع سنوات من التجربة والخطأ ، أن نعود فنسند غياب النظرية إلى الأسباب التاريخية التي سبقت ثورة ١٩٥٢ أو صاحبت قيامها. لماذا إذن؟

لنستمع - أولاً- إلى جواب عبد الناصر على هذا السؤال الجوهري .

قال في ذلك اليوم ، ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، " ما نقدرش نقول ان احنا عملنا نظرية. ويا جمال إعمل لنا نظرية. انتم اللي عليكم تعملوا النظرية . المثقفين هم اللي عليهم يعملوا نظرية . يوم ما لاقى كتاب طالع عن الاقتصاد بتاعنا والتجربة بتاعتنا أو إيه اللي يجب أن يحصل فيها بأشعر بأن هذا الكتاب هو جزء كبير من النظرية " .

على هذا الوجه حدد الرئيس الراحل مسئولية البناء النظري للثورة وأسلوب هذا البناء . فمسئوليته تقع على عاتق المثقفين .

والواقع أن هذا بديهي . ففي مصر وفي غير مصر لا يمتلك القدرة اللازمة للبناء الفكري إلا المثقفون . بل انهم يتميزون بصفاتهم هذه تمييزاً لمقدرتهم تلك . غير أنه ينبغي الانتباه هنا إلى من كان يعينهم جمال عبد الناصر بالمثقفين .

في الحوار الذي دار يوم ٩ أبريل ١٩٦٣ في الاجتماع الخامس لمباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا اقترح أحد أعضاء الوفد السوري التفرقة بين المثقفين الثوريين والمثقفين غير الثوريين . فعلق الرئيس جمال عبد الناصر على تلك التفرقة وقال : " فيه فرق بين المثقفين والمتعلمين . يعني ممكن واحد متعلم يبقى بورجوازي .. ده ما اقدرش أقول عليه مثقف . أنا بأقول عليه أنه متعلم وأستاذ كبير في أي فرع من فروع العلم .. يمكن .. لكن المفروض بالمثقف أنه مثقف اجتماعياً . زي ما بتقول مثقف اجتماعياً .. لكن إذا أطلقنا تعبير المثقفين على كل المتعلمين يبقى تعبيرنا بالنسبة لهذه العمليات غلط" .

خلاصة هذا أن عبد الناصر كان يرى أن عبء البناء النظري للثورة يقع على عاتق المثقفين اجتماعياً ، وهو ما يمكن فهمه على أنهم المثقفون النشطون في الحقل السياسي أو العاملون بالقضايا العامة .

أما عن كيفية أو أسلوب البناء النظري فقد كان عبد الناصر يرى أنه تأصيل وتطوير " التجربة بتاعتنا " ولو من خلال الدراسات التخصصية المقصورة كل منها على أحد المجالات أو بعضها . وهو يقول في الميثاق ان : " الثورة العربية وهي تواجه هذا العالم لا بد لها من أن تواجهه بفكر جديد لا يحبس نفسه في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته وان كان في نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الغنية التي حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها " . ويقول : " ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية . أن الحلول الحقيقية لمشاكل أي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعوب غيره .. ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدماً تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التي توصل إليها غيرها فإن ذلك تعصب لا تقدر أن تتحمل تبعاته ، خصوصاً وإن إرادة التغيير الاجتماعي في بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها إلى كل زاد فكري . ولكنها في حاجة إلى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وان تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية " .

وهو صريح في أن البناء الفكري للثورة لا يكون بالانكفاء والاكتفاء " بالتجربة بتاعتنا " ، والرفض المتعصب للتراث الفكري العالمي، ولا يكون باستعارة أسس فكرية غريبة عن تجربتنا لنسند إليها تلك التجربة، ولكن باستيعاب التراث الفكري العالمي والتجربة الخاصة معاً كمقدمة لإبداع فكري يكون خلاصة تفاعلها الجدلي يقوم به.. " المثقفون " .

هذا ما كان يراه عبد الناصر حتى عام ١٩٦١ .

فلماذا لم يقيم المثقفون في مصر بدورهم ذاك؟

لأن معركة ضارية حول " مشكلة الديمقراطية في مصر " كانت قد نشبت بين عبد الناصر قائد الثورة وجماعة المثقفين . إنها المعركة التي عرفت باسم " أزمة مارس " .. والتي قال عنها عبد الناصر فيما بعد ( ٧ أبريل ١٩٦٣ ) : " احنا اجتزنا عقبات كثيرة قوي وقابلنا مراحل أرادت الرجعية فيها أن تستولي على السلطة. وكانت أقرب ما يكون أن تستولي على السلطة في سنة ١٩٥٤ .. وحصل تحالف بين الرجعية والشيوعية " .

### كل يعني على ليلاه:

نحن نعرف الآن أن الوجه السياسي لعملة الرأسمالية هي الديمقراطية الليبرالية التي كانت سائدة في مصر قبل الثورة . وحين حددت الثورة أحد أهدافها في " القضاء على سيطرة الرأسمالية على الحكم " كانت تتقدم- حتى بدون أن تدري- إلى مواقع الصدام مع الليبراليين وأفكارهم الخاصة عن الديمقراطية أي مع مثقفي مرحلة ما قبل الثورة . نقول حتى بدون أن تدري لأن الثورة لم تكن تدري فعلاً أن أولى معاركها الخطيرة ستكون مع أنصار الديمقراطية الليبرالية . وقد كان للديموقراطية أنصارها التقليديون من الأحزاب وجماعات المثقفين في مصر قبل الثورة . وكان بعض من هؤلاء المثقفين قد دافعوا دفاعاً مجيداً وقدموا تضحيات فعلية في دفاعهم عن الدستور الليبرالي ضد الاستبداد الملكي . وبالتالي فقد كان هؤلاء مع الثورة منذ البداية من أجل " الديمقراطية " كما يفهمونها . أما بعد الثورة فقد أصبح للديموقراطية الليبرالية أنصار جدد مرحليون أولئك هم الماركسيون . ولم تلبث المعركة أن نشبت فعلاً في أوائل مارس ١٩٥٤ .

بدأت المعركة في القمة ( مجلس قيادة الثورة ) وامتدت الى الشعب فشارك فيها. أما في القمة فقد كان السؤال هو : استمرار الثورة أم إعادة الحياة البرلمانية ؟ وكانت القرارات المختلفة والمتناقضة التي ذكرناها من قبل تمثل المراحل المتتابعة لانتصار فريق على فريق .

في ذلك الصراع اختار الليبراليون داخل مجلس الثورة ، ورمزهم محمد نجيب ، يساندهم رجال الأحزاب المنحلة وجماعات المثقفين العودة إلى النظام البرلماني الليبرالي . وكانت حججهم المعلنة أن الثورة وقد نجحت في القضاء على " المفسدين " للديموقراطية ( الملك والأقطاع ) فقد استنفدت غايتها وعليها أن تنهي ذاتها لتعود الحياة الديمقراطية الليبرالية إلى استئناف مسيرتها التي عوقها المفسدون. وان على مجلس قيادة الثورة وضباط القوات المسلحة أن يعودوا إلى ثكناتهم لاستئناف دورهم في حماية الحدود وأن يسلموا السلطة إلى حزب الأغلبية ( الوفد) . كانت تلك هي الحجة الظاهرة تساندها حجج خفية أهمها أن مجلس قيادة الثورة نفسه لم يكن يملك في ذلك الوقت بديلاً لحل مشكلة الديمقراطية في مصر عن الحل الليبرالي . ولقد سبق أن أشرنا إلى ما وعدت به الثورة من عودة الحياة الدستورية وإلى أنها كانت ترى في دستور ١٩٢٣ الليبرالي نموذجاً راقياً لنظام الحكم الديمقراطي وإلى أن رؤيتها لمشكلة الديمقراطية في مصر كانت محصورة أو مقصورة على من أفسدوا النظام وليس على فساد النظام نفسه . يضاف إلى هذا ان الأحزاب كانت قد قبلت شروط الثورة فاستغنت عن بعض قياداتها وأعدت صياغة برامجها قبل أن تلغيتها الثورة . يضاف إليه النظرة المتعالية التي كان ينظر بها المثقفون الليبراليون وقادة الأحزاب السابقة إلى " شوية الضباط " صغار السن غير المعروفين من الشعب المجريدين من الخبرة حتى لو كانوا غير مجريدين من الإخلاص ... الخ.

كان أولئك انصاراً تقليديين للديموقراطية الليبرالية.

أما الأنصار المرحليون فكان يمثلهم في مجلس قيادة الثورة خالد محي الدين يسانده الماركسيون ( رشح محمد نجيب اليميني خالد محي الدين اليساري ، في أزمة مارس ١٩٥٤ ، ليكون رئيساً للوزراء في مقابل انتهاء الثورة) . أما لماذا انحاز الماركسيون إلى الليبراليين فلأنهم لم يكونوا من القوة بحيث يفرضون مذهبهم التقليدي في ديكتاتورية البروليتاريا أو مذهبهم المتطور في الديمقراطية الشعبية فأنحازوا إلى الليبراليين على أساس ان الليبرالية - كما اعتقدوا- ستتيح لهم فرصة أكبر لتعميق التناقضات الطبقية وتعبئة الجماهير تحت قيادة الطبقة العاملة للاستيلاء في النهاية على السلطة. وكما هي العادة كانت هناك أسباب مساعدة منها أن تطوراً سابقاً كان قد حدث في حزب الوفد نفسه فأصبح يضم جناحاً شبابياً متنامياً يتجه بإطراد إلى اليسار وبالتالي يقترب بإطراد أيضاً من الماركسيين أو جناحهم الأيمن . وقد تعاون الجناحان من قبل في مواقف عدة أهمها المظاهرات الطلابية التي قامت عام ١٩٤٦ وأسقطت مشروع الاتفاق مع إنجلترا المسمى مشروع صدقي- بيفن . وقد تعرض الطلاب في ذلك الوقت لعنف بالغ استحق بسببه يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ أن يكون يوم الطلاب العالمي كما استحق أحداث شيكاغو يوم ٣٠ مايو سنة ١٨٨٦ أن يكون يوم أول مايو عيد العمال العالمي . المهم أن المواقف المشتركة بين الماركسيين و الجناح الشبابي في الوفد ، واقتراح عودة الليبرالية بعودة الوفد كانا - في تقدير الماركسيين- مبرراً كافياً أو مساعداً لانحيازهم إلى إنهاء الثورة وعودة الليبرالية .

يضاف إلى هذا سبب تاريخي لا بد من الإشارة إليه. ذلك ان الماركسيين كانوا قد انتهوا قبل الثورة ، من تحليلهم النظري ، وعلى ضوء الانقلابات العسكرية التي حدثت في سورية بفعل المخابرات المركزية الأميركية إلى أن انقلاباً عسكرياً أمريكياً مشابهاً متوقعاً في مصر. فما أن قامت الثورة بقيادة الضباط الأحرار حتى وقفوا منها الموقف الذي كانوا يدخرونه للانقلاب الذي كانوا يتوقعونه وقد انقضت سنون طويلة قبل أن يدركوا الخطأ الجسيم الذي ارتكبوه عندما راهنوا بكل ما يملكون على جواد النظرية.

أياً ما كان الأمر فإن الماركسيين عامة قد تبنا ، في أزمة مارس ١٩٥٤ ، الموقف الليبرالي وأصبح الصراع حول مشكلة الديمقراطية في مصر قائماً بين الليبراليين والثوريين . فأى الفريقين كان ديموقراطياً؟

كلاهما!!!

الأولون كانوا ديموقراطيين بالمفهوم الليبرالي للديموقراطية .

والآخرون كانوا ديموقراطيين بالمفهوم الشعبي للديموقراطية .

الأولون انحازوا إلى القلة الممتازة الحاضرة . إلى أنفسهم . والآخرون انحازوا إلى الأغلبية المسحوقة الغائبة . إلى الشعب .

هذا على مستوى التفسير النظري حتى لو كان غامضاً ، ولكن يمكن إستخلاصه بسهولة من فكرة المساواة التي كانت حجة عبد الناصر الأساسية في أزمة مارس . المساواة بين الأقلية الممتازة والأغلبية المسحوقة، إذ ان المساواة هنا تعبر عن موقف " منحاز إلى المسحوقين . قال عبد الناصر في احتفال رابطة سائقي القطارات يوم ٣١ مارس ١٩٥٤ : " انني أعتقد جازماً بأن الثورة بدأت تحقق أهم أهدافها الرئيسية في المساواة بين أبناء هذا البلد الذي كانت تتحكم فيه قلة في الماضي .. كان في البلد ١٨ مليوناً ليس لهم حزب والباقي إما مخدوعون وإما مغلوبون على أمرهم وإما مضللون . " وقال في نادي رجال الإدارة ؟ مساء يوم ١٥ أبريل ١٩٥٤ : " أنتم كرجال أتيتحت لكم الفرصة لكي تأخذوا حظكم من التعليم ولكن هناك ١٨ مليوناً لم ينالوا هذا الحظ ويجب أن ننظر إلى أولئك الذين لم تتح لهم الفرصة لنأخذ بيدهم" .

أما على المستوى الواقعي ، نعني واقع مصر عند قيام الثورة ، فإن الأولين لم يكونوا ديموقراطيين بأي معنى وكان الثوار وحدهم هم الديموقراطيين . ذلك لأن القلة الممتازة التي انحاز اليهما الليبراليون لم تكن تعاني من أية مشكلة ديموقراطية . فهي قادرة فكراً وعلماً وخبرة ومالاً على ممارسة حقوقها السياسية. وقد استنفذت ثلاثين عاماً قبل الثورة وهي تمارسها . الذي كان يعاني مشكلة ديموقراطية حقيقية هو الشعب ، أغلبية الشعب ، الراكد الغائب الضعيف المستضعف المحكوم بدون أي أمل في أن يشارك في الحكم . وكان اختيار الليبراليين العودة إلى نظام ما قبل الثورة يعني تماماً ابقاء مشكلة الديموقراطية في مصر بدون حل . وكان موقف الثوريين ( أنصار استمرار الثورة) يتضمن ، كحد أدنى ، معرفة صحيحة باين تقع مشكلة الديموقراطية في مصر، وإرادة متمسكة بضرورة حلها ، حتى لو لم يكونوا في ذلك الوقت عارفين على وجه التحديد العلمي كيف تحل .

### تحيا الحرية.. تسقط الحرية!!

ولقد كان الصراع في الشارع المصري أكثر تحديداً ووضوحاً في الصراع في القمة . أبطال الليبرالية من المثقفين والكتاب والصحفيين و المهنيين ورجال الأحزاب .. إلى آخرهم احتشدوا في مبنى نقابة المحامين وأعلنوا انتهاء الثورة التي لم يقوموا بها وعودة الضباط إلى ثكناتهم وتسليم السلطة إلى المدنيين . يعنون أنفسهم .

أما العمال ( النقل العام خاصة) فقد احتشدوا في الشوارع يعلنون تمسكهم باستمرار الثورة ويهتفون بأعلى أصواتهم " تسقط الحرية " .. " يسقط المحامون الجهلة "!! و نشهد أن الهتاف قد استنفزنا حتى كدنا نلقي بأنفسنا إلى التهلكة تحديداً للعمال الأشداء . فقد كنا شباباً ندعي الثقافة وكان هتاف العمال بسقوط الحرية يتحدى كل الأفكار المنمقة الرومانسية الجميلة التي تعلمناها في الكتب . وكنا من بين القلة القليلة من المحامين الشبان الذين دافعوا عن استمرار الثورة في مقر نقابتهم وتعرضوا لموقف يكاد يكون جماعياً يتراوح بين السخرية بهم والإشمزاز منهم ومع ذلك فإن العمال لم يفرقوا وهتفوا بجهل المحامين كافة.

ولكننا الآن بعد قدر من النضج ولو بحكم السن إن لم يكن بحكم العلم والتعلم نتذكر فنسأل : ما هي الحرية التي هتف العمال بسقوطها في مارس ١٩٥٤ ؟ .. ونجيب : انها ذات الحرية التي رفع الليبراليون الويتها الممزقة في مجلس قيادة الثورة أو في مبنى نقابة المحامين . انها الحرية التي نصلي الآن كل يوم داعين الله أن يسقطها في كل مكان في العالم " . ( لم نعد نستطيع إلا الصلاة ) انها الحرية بمفهومها الليبرالي : عدم تدخل الدولة وترك المنافسة الحرة تصفي حسابات البشر كما يحدث بين الوحوش في الغابات ، وتحدد أسعار السلع . والعمال في الاقتصاد الليبرالي ليسوا إلا سلعاً تباع وتشتري ويخضع ثمنها (الأجر) للمضاربة في سوق العمل . وكما تلقى السلع المستهلكة في صناديق القمامة يلقي البشر غير المرغوب فيهم أو العاجزون عن العمل على الأرصفة . ليموتوا أو يسرقوا أو يتسولوا.. ولقد كان المتسولون من المعالم الرئيسية لشوارع مدينة القاهرة قبل الثورة . إلى درجة أنه حين تحسب المواقف التي مهدت الثورة تحتل مكاناً منها صورة نشرتها مجلة " الاشتراكية " التي كان يصدرها الأستاذ أحمد حسين تتضمن عدداً من المتسولين تحت عنوان واحد : " هؤلاء رعاياك يا مولاي " . كيف يمكن أن ننسى ؟ نهايته .

ولقد كان وراء موقف العمال في مارس ١٩٥٤ أنهم كانوا قد تلقوا من الثورة القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذي حرم فصلهم من العمل بدون مبرر وقضى لمن يفصل تعسفاً بأن يوقف قرار فصله على وجه الاستعجال وان يدفع له راتبه حتى لو لم يقبل رب العمل إعادته إلى عمله . وتلقوا من الثورة قرارها الصادر يوم ١٦ أبريل بعدم جواز توقيع أكثر من عقوبة واحدة عن المخالفة الواحدة وعدم جواز الجمع

بين أية عقوبة واقتطاع جزء من الأجر . وكان إنقاص الأجر عن طريق توقيع عقوبات الخصم منه هي " الهواية المفضلة " لأصحاب الأعمال يمارسونها بدون رقابة إدارية أو قضائية. وكان العمال في مارس ١٩٥٤ قد تلقوا من الثورة القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ بحصر كل العمال العاطلين في مصر وإنشاء سجل لهم وتشغيلهم وإلزام أصحاب الأعمال بالإبلاغ عن طلبات العمل ومنع الوساطة وكفالة الدولة لمصروفات نقل العامل وأسرته من محل إقامته إلى حيث يقدم إليه العمل .

باختصار كان العمال في ذلك الوقت ، مارس ١٩٥٤ ، قد بدأوا يلمسون ، لأول مرة في تاريخ مصر ، " الحرية " المتحققة لهم بتدخل الدولة لحمايتهم من الفصل والاستغلال والبطالة فبدأوا يدركون زيف " الحرية " الموهومة حين لا تتدخل الدولة في علاقات العمل . حرية التعاقد وحرية الفصل وحرية تحديد الأجر وحرية الاقتطاع منه . ومن واقع الدفاع عن حريتهم هتفوا بسقوط حرية الليبراليين . وكانوا في ذلك أكثر ديموقراطية من أنصار الردة في مجلس قيادة الثورة وأنصار الليبرالية من المحتشدين في نقابة المحامين لأنهم كانوا أكثر منهم واقعية . وندم على أننا في يوم من أيام الشباب لم نفهم لغة الشعب الذي ننتمي إليه فلم نعرف كم كانت صادقة التعبير عن الحقائق الاجتماعية. وقد كان من الحقائق الاجتماعية في مارس ١٩٥٤ ان المحتشدين في مبنى نقابة المحامين كانوا " يجهلون " فعلاً مشكلة الديموقراطية كما يعانيتها العمال .

ثم نعجب إلى حد الدهشة ممن وضعوا أنفسهم في مقاعد التقدمية ثم كتبوا ذكرياتهم عن تلك المرحلة، أو سودوا ما توهموا انه تاريخها فقالوا ان الصراع كان يدور في القمة بين الديموقراطيين وأنصار الديكتاتورية، وهذا صحيح ، ثم أخطأوا خطأ فاحشاً فقالوا أن دعاة انهاء الثورة والعودة إلى الليبرالية وأحزابها كانوا هم الديموقراطيين . كأن الديموقراطية، كلمة تقال وليست حرية مكتسبة . كأن الديموقراطية هي حكم الأقلية وليس حكم الأغلبية " . كأن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ما قامت إذ قامت إلا من أجل أن يستأنف حزب الوفد وأحزاب مدرسة " حزب الأمة " حكمها الشعب العربي في مصر بعد اكثر من سبعين عاماً من تحالفها ضد الخط الوطني الثوري وبعد ثلاثين عاماً من ممارستها الفاشلة للديموقراطية الليبرالية في مصر .

### هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً :

كان عبد الناصر في ذروة الصراع في مجلس قيادة الثورة قد استقال . وكانت حجته في ذلك ديموقراطية. لقد اختارت الأغلبية انهاء الثورة وكان هو مع استمرارها . وكان على الأقلية أن تخضع لرأي الأغلبية. وعبد الناصر لا يريد أن يخضع ويريد في الوقت ذاته أن يبقى ديموقراطياً فوجد الحل في الانسحاب . هذا الموقف لا بد أن نتذكره لأننا سنعود إلى دلالاته فيما بعد. يهنا هنا أن ننبه إلى أن قبول رأي الأغلبية حتى في المسائل المبدئية موقف ديموقراطي ليبرالي . ولكن رفض الخضوع لرأي الأغلبية والانسحاب ليس موقفاً ليبرالياً . وموقف عبد الناصر بشقيه - يعتبر - مؤشراً واضح الدلالة على أن عبد الناصر في ذلك الوقت لم يكن قد كَوّن رأياً قاطعاً في الديموقراطية الليبرالية . لم يكن يرفضها تماماً ولم يكن يقبلها تماماً . وسيكون لهذا الموقف دلالات أخرى وآثار عميقة فيما يأتي من صراع بين عبد الناصر ومشكلة الديموقراطية.

نكتفي الآن بالقول بأنه وقد حسم الصراع في الشارع فقد عاد عبد الناصر الى موقعه من قيادة الثورة. وسقطت كل القرارات التي صدرت في ٥ مارس ١٩٥٤ ( اتخاذ الاجراءات فوراً لعقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتكون مهمتها الأولى مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره . والثانية القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد . وبقي قرار ١٣ يناير ١٩٥٣ بتشكيل لجنة وضع الدستور وقرار ١٦ يناير ١٩٥٣ بإلغاء الأحزاب وتحديد فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات .

ومنذ ذلك الوقت، منذ مارس ١٩٥٤، أولت الثورة ظهرها للبراليين ولم تثق في مثقفي الليبرالية ودعاتها ولا في الماركسيين قط بعد مارس ١٩٥٤ ولسنين طويلة . ولم يثق فيها أولئك المثقفون بدورهم وقامت تلك القطيعة التي استمرت عشر سنوات تقريباً . ولقد كانت ذات آثار خطيرة على مشكلة الديمقراطية في مصر وعلى مقدره الثورة وقيادتها على حلها وذلك من نواح عدة :

أولاً : إن المثقفين في مصر لم يقوموا بدورهم التاريخي في البناء النظري للثورة وهو الدور الذي لم ينكره عليهم عبد الناصر قط ولم يدعه لنفسه من دونهم قط فبقي بدون إنجاز لمدة طالت أكثر مما يجب .

ثانياً : إن أسلوب التجربة والخطأ قد استمر يحكم موقف عبد الناصر في معالجته مشكلة الديمقراطية في مصر أكثر من تسع سنوات بعد قيام الثورة .

ثالثاً : إن الثورة قد اعتمدت في إدارة الدولة وإنجاز مشروعات التنمية- بدلاً من المثقفين الذين قاطعوها وقاطعتهم - على التكنوقراطيين البيروقراطيين الذين لم يلبثوا أن تحولوا إلى طبقة جديدة ، عازلة تحيط بقيادة الثورة . وهي طبقة بحكم تكوينها ومصالحها تعتبر من أعدى الأعداء الديمقراطية لا في مصر وحدها ولكن في كل العالم وفي كل النظم . وسيستنفد عبد الناصر قديراً كبيراً من جهده ومن فترة حكمه في محاولات حل التناقض بين الثورة ومضامينها المتطورة وبين الطبقة البيروقراطية المعادية للثورة واتجاهها غير الديمقراطي، والتي لا تستطيع الثورة - في الوقت نفسه- الاستغناء عنها لأنها كانت البديل الوحيد المتاح بعد مقاطعة المثقفين للثورة أو مقاطعة الثورة للمثقفين على أثر أزمة مارس ١٩٥٤ .

ويقول كثير من الذين يؤرخون لأزمة مارس ١٩٥٤ إن الديكتاتورية قد انتصرت في تلك الأزمة على الديمقراطية وإن عبد الناصر قد أصبح منذ ذلك التاريخ ديكتاتوراً صريحاً ، ولهم على ذلك شواهد عدة. فهل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ؟

## (٦) تحرير الفلاحين

### فذلكة فكرية :

الحديث عن غائب إلى غائبين صعب إذا صاحبه شعور قوي بالمسئولية . حينئذ لا يبرز الحديث إلا بعد أن يشق له طريقاً وِعراً خلال ركام من الأسئلة التي يتصور المتحدث أنها ثائرة أو يمكن أن تثور في اذهان الذين يتحدث إليهم . ويكون عليه أن يجعل من الحديث حواراً من طرف واحد وهو أمر عسير . أو يكون عليه أن يقاوم - بصعوبة أيضاً - اغراء الهرب المريح من أسئلة يتصور أنها تحاصره وان كان لا يعرف أصحابها . والهرب هنا سهل أيضاً بالنسبة للطرفين . ما على المتحدث إلا أن يتجاهل تصوراته ويستمر في الحديث كما لو كان يتحدث إلى نفسه . وما على القارئ إلا أن يكف عن قراءة حديث لا يشعر بأنه موجه إليه ما دام يتجاهل أسئلة يثيرها في ذهنه . فتكون قطيعة سهلة ولكنها مجردة من الشعور بالمسئولية.

هناك مصدر آخر لصعوبة الحديث عن غائب إلى غائبين . ذلك هو أن لكل حديث موضوعاً ينبغي أن يلتزم حدوده . ولما كان كل موضوع ، وأي موضوع ، ذا صلة بموضوعات أخرى فإن الاستجابة إلى تداعي المعاني أو الرغبة المشروعة في أن يجيب الحديث على كل الأسئلة التي يمكن أن يثيرها

الموضوع هي إستجابة مغامرة . إذ أنها تتضمن مخاطر تجاوز حدود موضوع الحديث ليصبح " دردشة" في موضوعات غير محددة وهو عقيم .

نحن لا نريد هرباً أو قطيعة أو دردشة فما العمل ؟

لا بد من الانتقاء . نواجه الأسئلة التي نكاد نوقن بأنها ، في مكان ما، قد ثارت ولا ينبغي تجاهلها لأنها وثيقة الصلة بسياق الحديث . ونعتذر عن الإجابة على الأسئلة التي قد تثور وتستحق الإجابة عليها في حديث آخر.

ولقد خطر لنا كل هذا حين انتهينا في حلقة سابقة من هذا الحديث إلى انتماء ثورة ٢٣ يوليو وقائدها جمال عبد الناصر إلى الخط الوطني الثوري الذي بدأه أحمد عرابي . وتجسدت لنا مصاعب الحديث إلى غائبين حين ركزنا تركيزاً قوياً على هذا الانتماء السياسي ورجونا القراء ألا ينسوه . حينئذٍ خطر لنا أنه في مكان ما قد ثار سؤال عاطف أو عاصف أو ممتعض يمكن أن تكون صيغته : " لماذا هذا التركيز على الانتماء السياسي لثورة ٢٣ يوليو وعبد الناصر؟ وما قيمته العلمية؟" ان المقياس العلمي للانتماء هو الانتماء الطبقي ، وليس الموقف السياسي إلا انعكاساً له ، ولقد كان أجدر وأجدى أن يقول لنا صاحب الحديث إلى أية طبقة كان ينتمي الضباط الأحرار وجمال عبد الناصر لنستطيع - بدون عناء - أن نفهم ونبرر مواقفهم السياسية من كافة القضايا بما فيها قضية الديمقراطية ؟

سؤال جاد لا مهرب منه.

ومع ذلك فإن الإجابة " الوافية " عليه تخرج بنا، حتماً ، من نطاق موضوع حديثنا إلى مجالات فكرية مجردة تكاد تكون غير محدودة . ذلك أن الطريق إلى الإجابة عليه يعبر بسؤال قبله يمكن أن تكون صيغته: ما هي العلاقة بين الموقع الاجتماعي والموقع السياسي لكل إنسان على حدة ؟... وهذا السؤال يسبقه سؤال: ما هي العلاقة بين الموضوع والذات؟.. وهذا يسبقه سؤال : ما هي العلاقة بين العيني والمجرد ؟ .. وهذا يسبقه سؤال : ما هي العلاقة بين المادة والفكر؟..

و نكاد نخرج من الموضوع ومع ذلك لا مهرب .

فنقول بإختصار.. ونترك التفاصيل في المراجع لمن يريد.. ان مقولات كثيرة مثل : " أن حركة الفكر ليست إلا انعكاساً لحركة المادة منقولة إلى دماغ الإنسان " (ماركس) أو : " ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بالعكس فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم " (ماركس) .. قد أصبحت حتى عند أصحابها مقولات تقليدية.

ولقد كان من شأن التسليم بصحة تلك المقولات أن يكون الموقف السياسي انعكاساً للموقع الطبقي حتماً .. ولكن - كما قلنا - أصبحت مقولات تقليدية . فمن قبل أعتذر أحد صاحبي هذه المقولات بقوله : " لقد كنا، ماركس وأنا ، مسئولين جزئياً عن تركيز الشباب على الجانب الاقتصادي تركيزاً أكثر مما يستحقه . لقد كان لا بد لنا ، نحن من أن نركز على المبدأ الأساسي في مواجهة معارضينا الذين ينكرونه . ولم يكن يتوافر لنا دائماً ، الوقت والمكان والفرصة المناسبة لنسمح للعناصر الأخرى بالتدخل في التأثير المتبادل بالقدر الذي تستحقه " (انجلز) . ومن بعده قال واحد من كبار ثوار التاريخ يصحح من واقع التجربة نظريته: " ان عقل الإنسان لا يعكس العالم الواقعي فحسب بل يخلقه " . والان يقولون " إن المعرفة ليست مجرد انعكاس للموضوع المدرك وإنما هي أيضاً خلق جديد وتغيير لحالته بهدف تلبية احتياجات الإنسان. إن نظرية الاستجابة السلبية والمدخل الانعكاسي السلبي تجاه المعرفة لا يروح لها إلا العوام وبعض الفلاسفة الذين يتصورون أنفسهم ماديين دياكتيكيين . ذلك أن هذه النظرية تتصور الذات

العارفة ، لا على أنها فاعلة وخلّاقة، ولا على أنها هادفة الى تحقيق إرادتها ورغبتها ، ولا على أن منشئها المجتمع بل ان هذه النظرية تلحق هذه الصفات كلها بموضوع المعرفة ومن ثم فإن الذات العارفة تتحول من كونها محددة ومحركة لعملية المعرفة إلى كونها محددة من قبل الموضوع المعروف . وهكذا تتحول العلاقة المعرفية إلى علاقة شئئية، علاقة بين أشياء (دبوفاسكوي وشيلين) .

وخالصة هذا أن العيني لم يعد وحده الذي يحدد المجرّد، وان الموضوعي لم يعد هو وحده الذي يحدد الذاتي وان... الانتماء الطبقي لم يعد هو وحده الذي يحدد الموقف السياسي . وبالتالي فاننا لا نستطيع أن نعرف أو نفهم أو نفسر الموقف السياسي لعبد الناصر- مثلاً- على ضوء موقعه الطبقي وحده . وذلك لأن " بين نقطة البداية ونقطة النهاية ثمة عمليات بيولوجية ونفسية و اجتماعية " كما يقولون الآن ( النيكف) وهي أقوال تصوغ حصيلة الممارسة. تلك الممارسة التي حملت أبناء " البورجوازية " من أمثال ماركس ( دكتور في الفلسفة) وانجلز ( رجل أعمال ) ولينين ( دكتور في القانون) وماو وتسي تونغ (أديب وشاعر رومانيكي) .. إلى آخرهم ، من مواقعهم الطبقيّة إلى مراكز القيادة السياسية للطبقة العاملة .. وهي الممارسة التي حملت أحمد عرابي ( فلاح مجند) ، ومصطفى كامل (محام) ومحمد فريد ( اقطاعي أنفق كل ثروته على الحركة الوطنية ومات معدماً) .. من مواقعهم الطبقيّة المختلفة إلى موقف سياسي واحد في مركز القيادة للخط الثوري الوطني في مصر .

لذلك نترك الانتماء الطبقي لمن يريد أن يبحث عن انعكاسه في الموقف السياسي لعبد الناصر ونكتفي بموقفه السياسي لأن ذلك هو الموقف الذي اختاره وتعامل منه مع مشكلة الديمقراطية في مصر وهو ما يهمننا في حدود هذا الحديث .

وقبل أن نعتذر عن الاختصار في الإجابة لأصحاب النظريات نضع أمامهم هذه الحقيقة الاجتماعية مادة يستطيعون أن " يحلّوها " كما يشاؤون : ان جمال عبد الناصر ينتمي إلى قرية " بني مر " في صعيد مصر. ولكنه لم يكن فلاحاً ، و لا كان ابن فلاح ، ولا عاش مع الفلاحين ، وما كان هو أو والده أو أعمامه أطرافاً في علاقة إنتاج زراعية ، ولم تكن " بني مر " بالنسبة إلى عبد الناصر إلا قرية مثل كل قرى مصر، وقد نشأ وشب وتعلم وناضل ومات ، وهو ينتمي إلى أبناء الموظفين سكان المدن .

ومع ذلك ، أو- اذا أردتم - بالرغم من ذلك ...

فإن تحرير الفلاحين من القهر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي كانوا يعانونه كان أوضح أهداف عبد الناصر منذ أن قامت الثورة إلى أن انتقل إلى جوار ربه. كما أن أوضح جوانب مشكلة الديمقراطية في مصر، في وعي عبد الناصر، كان الجانب المتصل بالحقوق السياسية للفلاحين .. وكانت نسبة متفوقة من كل انجازات عبد الناصر موجهة بالدرجة الأولى إلى الفلاحين ... بحيث لو أردنا أن نختار عنواناً ، لثورة ٢٣ يوليو لكان أقرب العناوين إلى حقيقتها انها ثورة تحرير الفلاحين في مصر...

## الإصلاح الزراعي :

كان الهدف الأول ، الأكثر وضوحاً ، لثورة ٢٣ يوليو هو تحرير الفلاحين . ومن أجله صدر قانون الإصلاح الزراعي يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢، أي بعد شهر ونصف من قيام الثورة . ولقد كان تحديد الملكية الزراعية هو التحدي الظاهر الذي واجهت به الثورة الأحزاب وفرصته . قال عبد الناصر في المؤتمر الشعبي الذي انعقد في الأسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٥ ؟! " منذ أول يوم من أيام الثورة قلنا لهم إذا أردتم فعلاً أن تحققوا الحرية التي طالما طالبتم بها وناديتم بها لهذا الشعب ، هذا الشعب الطيب الذي خدعتموه تحت اسم الحرية.. فلتوافقوا و لتعلنوا معنا القضاء على الاقطاع و لتعلنوا تحديد الملكية " .

ومنذ أن صدر قانون الإصلاح الزراعي لم تتوقف دراسته ونقده وتعديله والإضافة إليه .

ولقد أنصبت أغلب الدراسات على جانبه الاقتصادي وبلغ التحيز ضده إلى حد اسناد كثير من متاعب الإنتاج الزراعي إليه . وبلغ التحيز إليه حد القول بأنه قانون اشتراكي . والواقع كما نراه أن قانون الإصلاح الزراعي لا يستمد أهميته من علاقته بالاقتصاد لأنه لم يصدر من أجل زيادة الإنتاج . ولا من علاقته بالنظام الاشتراكي لأنه لم يغير من علاقات الإنتاج . و لكنه - إذا صح رأينا- القانون الديمقراطي الأول في تاريخ مصر الحديث . ذلك لأنه يتضمن محاولة لحل مشكلة الديمقراطية بالنسبة لأغلبية الشعب من الفلاحين . ولقد اتجهت تلك المحاولة اتجاهين : اتجاهاً إلى الإقطاعيين بالحد من قوتهم وكسر شوكتهم ، وتحطيم ما تراكم لهم من هيبة طاغية في الريف . والاتجاه الثاني إلى الفلاحين لخلخلة القيود التي تكبلهم وتشجعهم على " التمرد " أو الفكك من التبعية وتدريبهم على الجرأة على تحدي استغلال الملاك وهيبة الإقطاعيين .

و لقد كان الاتجاه الأول محدود الأثر اقتصادياً و ديموقراطياً ، فقصارى ما أصاب الإقطاعيين أن نزل بالحد الأقصى لملكية الفرد منهم إلى مائتي فدان . فلما احتالوا على الحد فوزعوا ما يملكون على أفراد أسرهم لكل منهم مائتا فدان صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ أي بعد خمس سنوات كاملة من قيام الثورة يقضي بالأل يزيد ما يمتلكه الشخص هو وزوجته وأولاده القصر عن ثلاثمائة فدان . ولقد كان أثر هذا التحديد تافهاً لأسباب كثيرة .

منها انه ، بالنسبة إلى ضيق المساحة المزروعة في مصر وكثافة السكان في الريف وتدني مستوى المعيشة، كانت الثلاثمائة فدان أو المائتان وحتى المائة كافية وأكثر من كافية للإبقاء على سيطرة الملاك على الأغلبية الساحقة من سكان الريف المعدمين أو شبه المعدمين . لأن التبعية تتوقف على العلاقة النسبية بين طرفيها، ومهما كان من أثر تحديد الملكية بالنسبة الى الملاك فإنه لم يغير شيئاً من موقع التابعين .

ومنها أن السيطرة الاقتصادية كانت قد تحولت الى سيطرة اجتماعية ونفسية وإخلاقية أيضاً ، كانت تلك السيطرة قد أصبحت مقبولة اجتماعياً ونفسياً وأخلاقياً وتحولت إلى " قيم وأخلاق وسلوك القرية " كما ذكرنا من قبل . ولم يكن من شأن تحديد الملكية على الوجه الذي جاء به القانون أضعاف هذه السيطرة القبلية أو غيرها من القيم القروية البالية. فبالرغم من أن الفلاحين قد وقفوا " يتفرجون " على مملكة الإقطاعيين تنتهك وهيبتهم تجرح وقصورهم تقتحم وفائض أطيانهم يسترد ورأوا الطغاة يشكون " ويتمسكون " ، إلا أن الأمر سرعان ما عاد ببعضهم إلى ما كان عليه وبلغ الأمر حد أن بعض الفلاحين لم يصدقوا أنهم قد أصبحوا ملاكاً لأراضي سادتهم فكانوا يحملون إليهم المحاصيل خفية .

ومنها ، أخيراً ، وربما أهمها، أن تحديد الملكية لم يمس إلا شريحة ضئيلة من الملاك لا تزيد عن ألفي شخص هم أصحاب الملكيات الواسعة . أولئك كانوا في الواقع قد تحولوا من إقطاعيين إلى رأسماليين زراعيين ، وأصبحت ممتلكاتهم مزارع متقدمة الأدوات مخصصة لإنتاج البضائع الزراعية من أجل المضاربة في السوق . وكان جلهم قد قطعوا علاقتهم بالقرى وأقاموا في المدن وتولى وكلائهم و عملاؤهم مهمة إدارة تلك الممتلكات وممارسة الجانب القهري في علاقتهم المباشرة مع الفلاحين . ولكن القانون لم يمس شريحة عرض من الملاك يبلغ عددها ٦٤٨٢٢ وهم الذين يملكون ما بين خمسة أفدنة ومائتي فدان ويواجهون- في ساحة الصراع الاجتماعي في الريف - ثلاثة ملايين ونصف مليون تقريباً - ممن يملكون أقل من خمسة أفدنة والمعدمين وأسره .

هذه الشريعة تعتبر موضوعياً أعدى أعداء تحرر الفلاحين لأنهم هم الذين يقومون بدور الوسيط والمقاولين بين الإقطاعيين والفلاحين . وهم الذين يضاربون على الأرض بيعاً وشراء ورهنًا . وهم المرابون الذين يتخذون من الأقرض بالربا وسيلة ناجحة للاستحواذ على مزيد من الأرض . وهم الذين يضاربون على حاجة الفلاح إلى الأرض فيرفعون الإيجار ويشتركون بالمزارعة في المحصول ويقدمون الخدمات الزراعية إلى الفلاحين بأثمان باهظة ثم يطردون المستأجرين ليعيدوا تأجير أرضهم وأرض الإقطاعيين للحصول على مزيد من عرق الفلاحين . وهم الأقرب إلى السلطات المحلية فهم الذين يستعدونها ويرشونها و يستخدمونها في قهر الفلاحين . وأخيراً هم وسطاء الانتخابات الذين كانوا يبيعون الأصوات صفقات أو صفقة واحدة في كل قرية...

هذه الشريعة المفسدة لم تتأثر بتحديد الملكية، بالعكس ، لقد كانوا هم أنفسهم " أعياناً " من الدرجة الثانية فأصبحوا " أعياناً " من الدرجة الأولى ، كانوا وسطاء للسلطة فاحتلوا المواقع التي خلت وأصبحوا هم السادة ولم يكن ينقصهم التدريب على قهر الفلاحين وإذلالهم .. وسنرى فيما بعد كيف أفسدت هذه الشريعة كل ما كان مأمولاً من قانون الإصلاح الزراعي إقتصادياً وديموقراطياً .

هذا عن الاتجاه الأول : تحديد الملكية.

### الوجه الديموقراطي:

الاتجاه الثاني، الذي لا توليه الدراسات اهتماماً كبيراً ، كان أكثر أثراً في حل مشكلة الديموقراطية في ريف مصر. ذلك لأن القانون قد أنصب فيه على علاقة الفلاحين بالمالك عموماً سواء كانوا اقطاعيين أو غير اقطاعيين . وحاول أن يحررهم مما يخشاه الفلاح خشية الموت ونعني به فقدان الأرض التي يزرعها . فجاء القانون وحرم تأجير الأرض إلا لمن يزرعها . وبذلك قضى على طائفة الوسطاء الذين كانوا يستأجرون الأرض الزراعية ليعيدوا تأجيرها من الباطن لمن يزرعها مستفيدين بفارق الأسعار التي يقبلونها أو يفرضونها. ثم حدد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المروبوطة عليها . مع ابقاء عبء الضريبة على المالك . وبذلك حرم المضاربة على الانتفاع بالأرض واستغلال حاجة الفلاحين لفرض إيجارات باهظة وعطل قانون المنافسة الحرة بين الفلاحين من أجل الحصول على الأرض، تلك المنافسة التي كانت تزيد من أعبائهم المالية وتزيد من تبعيتهم للمالك أيضاً . ثم أوجب القانون أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة حتى يستطيع أن " يضبط " المخالفات ويوقع عليها العقوبة وحتى يجرّد المالك من المقدرّة على المقدرّة على إنكار علاقة التأجير تمهيداً لطرد الفلاحين . ثم أوجب أن تكون مدة الإيجار ثلاث سنوات على الأقل حتى يطمئن الفلاحون إلى استقرار بقائهم في الأرض لمدة معقولة . وقد امتدت العقوبة بقوانين متتالية حتى عام ١٩٦١ . ثم إن القانون قد حرم إخراج المستأجرين من الأرض وكانت تلك ضربة قاضية لقيد الخوف من فقدان الأرض ذلك الخوف الذي استعبد الفلاحين دهرًا .

بالإضافة إلى هذا حاول القانون الزج بمجموع الفلاحين زجاً إلى مواقف جماعية إيجابية يواجهون بها احتياجاتهم بدلاً من علاقة الاتكال والتواكل التي كانوا قد اعتادوا عليها سنين طويلة . فأنشأ الجمعيات التعاونية الزراعية واشترط أن تكون عضويتها لمن تقل ملكيتهم عن خمسة أفدنة وجعل من مهامها الحصول لصالح أعضائها على السلف الزراعية ومدهم بالبذور والسماذ والماشية والآلات الزراعية وتنظيم زراعة الأرض واستغلالها وبيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها والقيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى التي تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية.

## مثال من الهند:

هذا هو الجانب الديمقراطي من قانون الإصلاح الزراعي وبه نستطيع أن نقول إنه كان قانون تحرير الفلاحين من القهر الاقتصادي الذي مارسه الملاك وتحطيم علاقة التبعية التي تربطهم بسادتهم الأقدمين ولقد نعرف ، وسنعرف فيما بعد ، إلى أي مدى استفاد الفلاحون - فعلاً - من هذا القانون الديمقراطي .  
يكفينا الآن أن نسجل أنه حيث كان جانب من مشكلة الديمقراطية في مصر قبل ١٩٥٢ يتمثل في سيطرة الاقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين على الفلاحين فإن الثورة ، منذ بدايتها ، قد اتجهت إلى الحد من سيطرة الاقطاعيين وكبار الملاك . وحيث كان جانب من مشكلة الديمقراطية يتمثل في استسلام الفلاحين للقهر وقبول المذلة والعبودية وتبريرها وتحويلها إلى قيم قروية قبلية منحطة فإن الثورة اتجهت منذ بدايتها إلى محاولة تحصينهم ضد الخوف من فقدان الارض وتأمين استمرارهم في العمل الزراعي بدون مضاربة فأتيحت لهم ، لأول مرة ، فرصة ممارسة الديمقراطية ... كيف ؟

هل لمجرد أن أصبح الفلاحون باقين في الأرض يزرعونها قد أصبحوا ديمقراطيين ؟

لا .

إنما تحقق لهم شرط التحرر من سيطرة الملاك فأتيحت لهم - في هذه الحدود- فرصة الممارسة. لم يعودوا مضطرين - اقتصادياً - إلى بيع أصواتهم في مقابل البقاء في الأرض أو الحصول على الخدمات الزراعية التي كان الملاك يحتكرون توريدها إليهم . وهذا أكثر ديمقراطية من كل ما سطره فلاسفة الليبرالية منذ مونتسكيو حتى الآن .

لقد قيل في نقد قانون الإصلاح الزراعي أنه أفسد أخلاق الفلاحين إذ علمهم الجراءة والتطاول والفضاظة و " قلة الأدب " مع أسياد البلاد، وأفسد حياتهم إذ حرّمهم من الكنز الذي لا يفنى (القناعة) وفتح عيونهم فشعروا أكثر من أي وقت مضى بمدى ما يعانونه من حرمان ، وعلمهم التطلع والطموح فلم يعد يرضيهم شيء ولا حتى قانون الإصلاح الزراعي . فمن وزعت عليهم الأرض المستردة لم يدفعوا ثمنها، ومن بقوا مستأجرين لم يسددوا الإيجار في مواعيده ، وأصبح العمال الزراعيون يعملون بالساعات ويحددون الأجور. وأصبح الشغل الشاغل للفلاحين عقد المقارنات بين ما لديهم وما لدى الآخرين فما أن تسأل فلاحاً شيئاً أو تلومه على شيء حتى يصعر خذه ويقول " بجلافة " ... أشمعى فلان ...

ان كان هذا قد حدث فالحمد لله . لتمد نجحت الثورة - إذن - وتحرر الفلاحون . لأن هذا هو على وجه التحديد ما كان الفلاحون في حاجة إليه فعلاً لتحل مشكلة الديمقراطية في مصر. صحيح أنه شيء تافه بالنسبة إلى سكان المدن ، و هو لا يستحق الالتفات عند جماعة المثقفين ، وهو شيء مفرز عند السادة ومع ذلك فهو الذي كان يحتاجه الفلاحون فعلياً وواقعياً لحل مشكلة الديمقراطية بالنسبة إليهم . والأمور نسبية حتى الديمقراطية. ونحن ننسب أمور الديمقراطية إلى الأغلبية. ولا بأس في أن نضرب مثلاً ولو لتخفيف حدة الحديث .

حين أراد المشرعون في الهند إصدار قانون العقوبات (القانون الجزائي) استغرق عملهم أربع سنوات. استنفد القانون كله سنتين واستنفدت المواد الخاصة بالدفاع الشرعي - وحدها- سنتين . ذلك لأن الدفاع الشرعي هو تلك الحالة التي يباح فيها للأفراد أن يستعملوا القوة دفاعاً عن انفسهم أو أموالهم . وقالت اللجنة التي وضعت القانون ، في تقريرها ، أن صعوبة تنظيم الدفاع الشرعي في الهند لم يكن راجعاً إلى ذلك الاتجاه التقليدي في الدول الأوروبية إلى تضييق الحدود التي يباح فيها للأفراد استعمال القوة دفاعاً

عن أنفسهم بل العكس تماماً : كيف يمكن تشجيع الأفراد في الهند على استعمال القوة دفاعاً عن أنفسهم وأموالهم. إذ كانت سلبية الفرد الهندي ، نتيجة عوامل تاريخية فكرية وروحية ونتيجة الاستبداد الطويل به، أكبر مشجع للصوم وقطاع الطرق على الاعتداء .

ولقد كانت مشكلة الديمقراطية في ريف مصر تتلخص في كيف يمكن اقناع الفلاحين " بالمساواة " بينهم وبين الاقطاعيين ، وكيف يمكن تشجيعهم على الاستقلال بإرادتهم عن إرادة المسيطرين عليهم اقتصادياً فاجتماعياً فسياسياً ؟ وكان قانون الاصلاح الزراعي هو الإجابة التي قدمتها الثورة على هذا السؤال .

### الجديد.. هو الحرية:

حين أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعي لم يكن مطلب تحديد الملكية الزراعية جديداً على ساحة الحياة السياسية في مصر . بالعكس . لقد وصلت الثورة في قانونها الأول إلى أقل بكثير مما كان يطالب به غيرها من قبل .

ففي يوم ٢٥ يونيو ١٩٤٥، قدم السيد محمد خطاب ، عضو مجلس الشيوخ ، مشروعاً بقانون يقضي بأن يكون الحد الأقصى للملكية الزراعية خمسين فداناً . ولقد قبلته لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل من حيث المبدأ ورفعت الحد إلى مائة فدان . وهو الحد الذي كان يطالب به الحزب الشيوعي المصري (السري) في ذلك الوقت . ولكن المشروع واجه معارضة قوية عند المناقشة ووصف - فعلاً - بأنه مشروع شيوعي. المهم أنه رفض في النهاية . وقد عاد صاحبه إلى عرضه مرة أخرى في المؤتمر الزراعي الثالث عام ١٩٤٩ فأصدر المؤتمر توصية بوضع حد أعلى للملكية الزراعية دون أن يحددها . ولقد كان الشيوعيون والإخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة - قبل الثورة - يساندون ، الدعوة إلى تحديد الملكية الزراعية.

ومع ذلك فإن هناك فارقاً أساسياً بين دعوات الإصلاح الزراعي قبل الثورة و الإصلاح الزراعي بعدها. كانت بواعث الدعوات قبل الثورة ومبرراتها وأغراضها اقتصادية بحتة . ترشيد الانتاج الزراعي بالحد من الملكيات الكبيرة وتشجيع الملكيات المتوسطة باعتبارها النموذج الامثل للوصول بالانتاج الزراعي إلى أعلى مستوى . لهذا كانت المبررات التي استند إليها مجلس الشيوخ في رفض مشروع محمد خطاب دفاعاً عن الملكيات الكبيرة وفائدتها الاقتصادية وعن قدرة المالك الكبير على تحسين الانتاج وزيادته . ولم يحظ الفلاحون في كل تلك الدعوات والمشروعات باكثر مما تحظى به- أدوات الانتاج المادية فهم، باعتبارهم أدوات انتاج بشرية " ، محتاجون إلى حد أدنى من العناية الصحية والتعليم ليكونوا أكثر مقدرة على " الخدمة " في المزارع . ولم يحدث أن تضمنت الدعوة إلى تحديد الملكية، قبل الثورة، إعادة لصياغة العلاقات بين الملاك الزراعيين على أي وجه يمس سيطرة الملاك على الفلاحين أو يحد من حريتهم المطلقة في تحديد الأجور والإيجار وطرد الزارع المستأجر أو العامل الزراعي في أي وقت. كانت كلها دعوات ومشروعات وملاك الأراضي أنفسهم لاصلاح " بيوتهم " .

عكس هذا تماماً ما جاء في قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته الثورة كما أوضحنا من قبل . فقد غير تغييراً كاملاً وجذرياً العلاقة بين المالك والمستأجر وبينه وبين العامل الزراعي . فهل كان ذلك مقصوداً لذاته أم جاء بالتبعية لتحديد الملكية أم كان مصادفة ؟ هل كانت الثورة معنية- بالدرجة الأولى - بالإصلاح الزراعي أو بالإصلاح الديمقراطي ؟

نسمع الجواب من عبد الناصر.

## ماذا كان يريد عبد الناصر:

لم يركز عبد الناصر قط على المبرر الاقتصادي للإصلاح الزراعي . ولكنه برره دائماً تبريراً تحريراً ديمقراطياً. وهو ما يعني أن الإصلاح الزراعي كان مرتبطاً في وعيه بمشكلة الديمقراطية في مصر. وان مشكلة الديمقراطية أو حل مشكلة الديمقراطية في مصر كان - في ذهنه- الهدف الأساسي من الإصلاح الزراعي .

قال يوم ١٣ أبريل ١٩٥٤: " وأنتم أدرى الناس بالاقطاع وكيف كان يؤثر في الحياة السياسية. ان طلبنا الرئيسي لم يكن اقتصادياً وإنما تحرير الفلاح من سيطرة السيد "

وقال يوم ١٩ أبريل ١٩٥٤ ضمن خطبة ألقيت في وفود الفلاحين : " الحقيقة يا أخواني أننا إذا تكلمنا عن تحديد الملكية وإذا تكلمنا عن الإصلاح الزراعي وإذا تكلمنا عن توزيع الأرض وعن تمليك الأرض ، إذا تكلمنا عن كل هذا، أ فيجب أن نفهم ما هو المعنى الأساسي لهذا التمليك وما مغزاه .. أن أهم شيء في تحديد الملكية ، هذا التحديد الذي خلصنا من الاقطاع الذي استمر سنين طويلة، انه يعبر عن معنيين أساسيين : الأول هو الحرية السياسية والثاني هو التخلص من الاستبداد السياسي . فقد كانت الأرض التي يملكها الاقطاعي والتي يعمل فيها الفلاح هي العامل الأول الذي كان يستغل دائماً في التوجيه السياسي . العامل الذي كان يستغل دائماً في التحكم في مصير الفلاح وفي مورد رزقه ولا يترك له فرصة للتخلص من الاتجاه السياسي الذي كان يدفعه إليه صاحب الاقطاع . وكانت النتيجة هي تحكم الاقطاع في الحكم وفي سياسة الدولة ولذلك استمر أصحاب الاقطاع طوال السنين الماضية يتحكمون في مصيرنا "

وقال يوم ٢ مايو ١٩٥٤ في قرية باتاج بمناسبة حفل توزيع الأراضي المستردة على الفلاحين : " فلما قامت الثورة وجدت أن الفلاح الذي يعتبر الدعامة الأولى في هذا البلد يجب أن يتحرر، وانه لن ينال هذه الحرية بالكلام وحده ولكن ينالها بالعمل . ولهذا بدأنا بتحديد الملكية الزراعية لنحرر الفلاح من الاستعباد ونحرره من الاستغلال فإن الهدف الأول لهذه الثورة كان مركزاً في كلمة واحدة هي " الحرية "

وقال في يوم ٣ يوليو ١٩٥٥ في حفل توزيع الأراضي المستردة على الفلاحين في نجع حمادي : " ولكن تحرير الأرض يحرق الفرد من كل أنواع الذل والاستعباد والاقطاع . كيف يتحرر هذا الفلاح الذي يعمل عند الاقطاعي ويشعر أنه تحت رحمته يستطيع أن يخرج منه متى شاء هو وأولاده . ومعنى هذا أنه لن يطمئن على حريته ولن تتحقق حرية الفلاح إذا كان مهدداً في رزقه وفي حياته. وإذا كانت الحرية كلاماً وخداعاً فاننا لا نوافق على الخداع لأننا نؤمن أن حرية الوطن لا يمكن أن تتم إذا لم يتحرر الفرد. وكيف يتحرر الوطن والغالبية العظمى لم تتحرر؟ "

هذه نماذج مما قاله عبد الناصر معبراً عن معنى واحد هو ان الحرية والديموقراطية لا يمكن أن تتحققا بالنسبة إلى الفلاحين ، أغلبية شعب مصر، إلا بعد تحريرهم من سيطرة الاقطاعيين والتبعية لملاك الأرض. هذا المعنى الذي يربط بين الواقع الاجتماعي والاقتصادي وبين الحرية والديموقراطية كان يتضمن- كما لا شك - نلاحظ - بدور المفهوم الاشتراكي للديموقراطية التي ستنبثق ثم تنمو ثم تثمر " الميثاق " بعد عشر سنوات .

السؤال.. مرة أخرى :

نعيد السؤال الذي طرحناه في نهاية الحلقة السابقة من هذا الحديث . هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً؟؟

يجيب الفلاحون في مصر.... لا.

فهل ثمة جواب آخر؟